الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــــوع

دور الصيرفة الخضراء في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالب(ة):
مودع محمد شمس الدين
قبول ابراهيم

الأستاذة المشرفة:
بن إسماعين حياة

الجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	اد/لخضر مرغاد		رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بن إسماعين نجاة		مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	مجدولين دهينة		مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2023/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــــــــوع

دور الصيرفة الخضراء في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالب(ة):
مودع محمد شمس الدين
قبول ابراهيم

الأستاذة المشرفة:
بن إسماعين حياة

الجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	اد/لخضر مرغاد		رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بن إسماعين نجاة		مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	مجدولين دهينة		مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم﴿ لا يَشْكُرُ الله مَنْ لا يَشْكُرُ النَاسَ ﴾صدق رسول الله

(رواه أحمد والبخاري وصححه الألباني)

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى اللذان وصى الرحمان ببرهما وجعل الجنة برضاهما إلى قرة العين ورمز الأمان، إلى هبة الرحمان ومحبة القلب وفيض الإيمان إلى الحبيبة أمي وأبي العزيز.

إلى من يعجز اللسان عن شكرهم فكانت حياتي أحلى بوجودهم فأقرأ في أعينهم زحما من الكلمات الجميلة والعميقة وأرتاح لسماعهم، إلى أروع هدية سماوية حباني بها المولى عز وجل "إخوتي وأخواتي"

الى براعم العائلة جوري و رودينا

إلى كل العائلة الكريمة من أخوال وأعمام كل باسمه

إلى أسرتي التي تلاقيتها خلال مشوار الدراسة

إلى أستاذتي القديرة "بن إسماعين حياة" التي أشرفت عليا في هذا العمل المتواضع

الى أستاذتي دكتورة ع.وفاء على توجيهي طيلة مساري دراسي

إلى كل أستاذ وأستاذة أشرفوا على تعليمي طيلة مشواري الدراسي.

شكرا من القلب أسأل الله أن يفتح لي و لأصدقائي أبواب الخير والتوفيق 🎓

مودع محمد شمس الدين

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين. أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم وشارك في إنجاز هذه المذكرة الماجستير فأشكر أولاً الله على منحي القوة والإرادة لإتمام هذا العمل. شكرًا للأستاذة المشرفة" بن سماعين حياة" على توجيهها ومشورتها القيمة ولثقتها في قدراتي، ولجهودها المبذولة في توجيهي خلال كل مراحل هذا العمل البحثي.

كما أود أن أعبر عن شكري الخالص لعائلتي وأصدقائي على دعمهم المستمر وتحفيزهم لي خلال رحلتي الأكاديمية. أخيرًا، أعرب عن امتناني العميق لكل من قرأ ونقد هذه المذكرة وساهم بتقديم الملاحظات القيمة والتوجيهات البناءة. راجيًا من الله أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله في ميزان حسناتي ويكون خيرًا لعلمي ومجتمعي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبول ابراهيم

ملخص:

دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتمثل في توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والأنشطة التي تحقق الاستدامة البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير التمويل والدعم المالي لهذه المشاريع. تشمل أهداف الصيرفة الخضراء تعزيز الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ودعم المشاريع الزراعية المستدامة، وإدارة المخلفات والتلوث، وتعزيز التعليم والصحة والمجتمعات المحلية. بفضل تطبيق مبادئ الصيرفة الخضراء، يمكن للمؤسسات المالية أن تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة في الاقتصاد والمجتمع. مع تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة التحديات الاجتماعية، يشهد الاهتمام بالصيرفة الخضراء تزايداً ملحوظاً، وتتزايد الجهود لتطوير المنتجات والخدمات المالية الخضراء. ومن المتوقع أن تستمر الصيرفة الخضراء في النمو والتطور، وتلعب دوراً أكبر في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية في العالم.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الخضراء، التنمية المستدامة، التمويل الأخضر، الطاقات المتجددة، الاستدامة البيئية، الاقتصاد الأخضر.

Summary:

The role of green finance in achieving sustainable development goals lies in directing investments towards projects and activities that promote environmental and social sustainability by providing financial support for these projects. Green finance goals include enhancing renewable energy, improving resource efficiency, supporting sustainable agricultural projects, waste and pollution management, as well as promoting education, health, and local communities. By adhering to green finance principles, financial institutions can play a vital role in achieving sustainable development and promoting sustainability in the economy and society. With increasing awareness of the importance of environmental preservation and addressing social challenges , the interest in green finance is significantly growing, leading to efforts to develop green financial products and services. Green finance is expected to continue to grow and evolve, playing a larger role in promoting sustainable development and achieving environmental and social sustainability worldwide.

Key terms: Green finance, sustainable development, green financing, renewable energy, environmental sustainability, green economy

قائمة الجداول

رقم الجداول	العنوان	الصفحة
(1-1)	شرح حروف كلمة GREEN	4
(1-2)	الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة	19-18
(2-1)	تواريخ تطبيق الصيرفة الخضراء من طرف البنوك الهندية.	33
(2-2)	الإرشادات الصادرة عن بنك بنغلاديش BB.	38
(2-3)	أهم المشاريع المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر	57-56

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	متطلبات الصيرفة الخضراء	11
(1-2)	أبعاد التنمية المستدامة	23
(2-1)	تصنيف العملة الخضراء.	32

قائمة الرسوم البيانية:

رقم الرسم البياني	العنوان	الصفحة
(2-1)	حجم الاستثمار في الطاقات المتجددة للصين الاستثمار في الطاقات المتجددة	40
(2-2)	تطور نمو حجم القروض الخضراء في الصين	41
(2-3)	الاستثمار في معالجة التلوث الصناعي.	42

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديات بيئية خطيرة تنعكس بآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستدعي وضع سياسات تنموية وبيئية سليمة للمواءمة بين البيئة وفلسفة التنمية المستدامة واهدافها ومسارها ، حيث تشكل المشاريع البيئية مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية حيث أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها ام النامية هو تحسين ودعم مناخ الاستثمار والمشاريع الخضراء. وتشير العديد من الدراسات والإحصائيات إلى أن الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ قد تضاعفت أربع مرات منذ الثمانينيات، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تكثيف الجهود الوطنية و الدولية للتعامل مع هذه المخاطر والتحديات.

لم يكن مفهوم الصيرفة الخضراء معروفا بالنسبة إلى معظم البنوك التقليدية في الماضي، حيث لم تجتهد هذه البنوك للحصول على فرص استثمارية في قطاعات أو أعمال صديقة للبيئة. لكن في الآونة الأخيرة، بدأ هذا المفهوم الصيرفة الخضراء في الانتشار الأمرا لذي تجسد في جملة من الممارسات الخضراء التي بدأت تتبناها مختلف المصارف، وشركات إدارة الأصول بالإضافة إلى شركات التأمين. إنّ هذه الطريقة التمويلية المسماة بـ "التمويل الأخضر"، هي طريقة تتبعها المصارف المسؤولة اجتماعيا وبيئيا لجعل الصناعات تنمو بشكل أخضر، حيث أن مفهوم "الصيرفة الخضراء" يعود بالنفع المتبادل على كل منا لمصارف والصناعات والاقتصاد. وفي إطار هذا التوجه الجديد، أصبحت العديد من الشركات والوكالات في جميع أنحاء العالم تسعى إلى المضي قدما في استعمال المنتجات والخدمات المصرفية بهدف تعزيز آفاق النمو على المدى الطويل، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المستدامة.

تعمل الصيرفة الخضراء في الجزائر على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والأنشطة التي تحافظ على البيئة وتساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين. وتشمل هذه المشاريع تعزيز الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة المياه والنفايات، ودعم الزراعة المستدامة. كما تقوم المؤسسات المالية بتطوير منتجات وخدمات مالية خضراء تدعم هذه المشاريع وتحفز على الاستثمار فيها. بفضل جهود الصيرفة الخضراء، يمكن للجزائر تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية. ومع استمرار الجهود المشتركة بين الحكومة والقطاع المصرفي، من المتوقع أن تشهد الجزائر تحسناً ملموساً في البيئة والمجتمع، وتحقيق تقدم في مجال التنمية المستدامة.

إشكالية البحث:

من أجل معرفة دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف الدول وفي الجزائر بشكل خاص، بناء على ما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر ؟

نشكل بعض تساؤلات أخرى تشكل فرعا من الإشكالية الرئيسية و تتمثل أهمها في:

مقدمة عامة

- ما هو مفهوم الصيرفة الخضراء,و ماهي اهم الدول التي اعتمدتها ؟
- ماهي أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها؟
- ما هو واقع ومساعي اعتماد الصيرفة الخضراء في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة وتحليل الموضوع ومن أجل تفسير مشكلة البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، يمكننا وضع الصياغة التالية للفرضيات:

- بناء على تعريف المؤلف الاقتصاديSCHULTZ نطرح الفرضية التالية: تقدم الصيرفة الخضراء الخدمات المصرفية المتنوعة والصديقة للبيئة والتي تهدف الى تخفيض نسبة الكربون بواسطة العمليات المصرفية التي يقدمها المصرف لزبائنه.اهم الدول التي طبقتها الصين وماليزيا.
- بالاعتماد على مذكرة "آليات التمويل الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر–" نطرح هذه الفرضية: تملك التنمية المستدامة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ولكل بعد مؤشر يقاس به.
- من خلال موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة الرسمي نطرح الفرضية التالية: شهد القطاع المصرفي في الجزائر جهوداً متزايدة لتبني مبادئ الصيرفة الخضراء، وتطوير منتجات وخدمات مالية تعزز الاستدامة.

الدراسات السابقة:

من خلال الاستطلاع على مختلف البحوث ذات الصلة بالموضوع وفي حدود استطلاعنا وقفنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة لدراستنا و لها عدة جوانب متعلقة بمتغيراتنا المتمثلة في الصيرفة الخضراء و دورها في تحقيق اهداف للتنمية المستدامة سواء كانت تجارب عربية أجنبية أو جزائرية، وفيما يلي عرض أهم هذه الدراسات:

الدراسة الأولى :

مرسلي دنيا , أطروحة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية,تحت عنوان دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول(الإمارات العربية المتحدة _ الصين _ الجزائر), جامعة الجزائر 3 , 2022-2023

تهدف هذه الدراسة إلى :ابراز أهمية التمويل الأخضر ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، من خلال دراسة إشكالية مهمة تتمحور حول مساهمته في توفير حلول تمويلية مستدامة تجمع بين متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، إذ ركزت الدراسة على أهمية البحث عن صيغ تمويل خضراء في الدول الرائدة في هذا المجال مثل: الصين والامارات، وإمكانية تطبيقها في الجزائر والأثر الجيد الذي تخلفه هذه النماذج المستدامة

على البيئة، وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية التي تطرحها الدراسة، وكذا اختبار الفرضيات الموضوعة نستخدم المنهج الاستقرائي، بالانتقال من دراسة المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والاعتماد على استخدام التمويل الأخضر، كما تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنتاجي بأدواته المختلفة كالوصف والتحليل؛ حيث تم استعراض لواقع الاستثمارات الخضراء في دولة الامارات والصين وتجربة الجزائر

في اعتماد آليات التمويل الأخضر وكيفية تمويل الانتقال الطاقوي باستحداث هيئات ممولة لهذه المشاريع البيئية ومدى تحقيقها للبعد البيئي للتنمية المستدامة، وتمت الإشارة إلى أهمية الجباية الخضراء كآلية مختارة من بين آليات التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

نتائج الدراسة :

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السندات الخضراء، البنوك الخضراء وحتى الجباية البيئية من خيارات التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص وكيانات القطاع العام الراغبة في دعم الاستثمارات البيئية وتمويل الطاقة النظيفة، وقد أبدت هذه الدراسة بعض الاقتراحات لعل أهمها يجب تطوير فرص إضافية للتمويل الأخضر في الجزائر، والسعي لتطوير منتجات التمويل الأخضر بحتمية قيام بنوك خضراء تختص بتمويل الاستثمارات غير الملوثة، وتحفيز المستثمرين بالاستثمار في المشاريع ذات الصلة بالبيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تعد الجباية الخضراء الأنسب للدول النامية مقارنة بآليات التمويل الأخضر الأخرى كونها لا تتطلب أسواق مالية خضراء متطورة ولا وعيا مصرفيا للمتعاملين

الدراسة الثانية

دراسة لعبيد وهيبة، تحت عنوان: دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وإمارة دبي: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف -1- للفترة ،2017-2018

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار في المشاريع البيئية ومدى مساهمة جهاز القرض المصغر في تمويلها، من خلال دراسة إشكالية مهمة تتمحور حول عالقة التمويل البيئي عن طريق القروض المصغرة بالتنمية المستدامة، إضافة إلى استعراض وتقييم التجربة الجزائرية الحالية ومقارنتها بأحد التجارب العربية وهي إمارة دبي في إطار استراتيجيتها البيئية التي انطلقت سنة 2012 لتنمية المبادرات الصديقة للبيئة، في التمويل الأخضر.

الدراسة الثالثة

دراسة لرمضان ايمان، هرموش ايمان و مقيمح صبري، تحت عنوان: التمويل الأخضر كألية لدفع المشاريع الطاقة المستدامة، تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر: مقال منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال في أكتوبر ،2019

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل الأخضر وأهمية الاستثمار في الطاقة المستدامة كأحد أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وبالإضافة الى التطرق إلى آليات التمويل الأخضر في مجال الطاقة المستدامة، من خلال عرض بعض التجارب الناجحة لبعض الدول وواقع المشاريع التي تصب في صالح البيئة ومصالح تمويلها كما اقترحت هذه الدراسة بعض الاقتراحات في هذا الموضوع.

تشترك كل من هذه الدراسات السابقة مع دراستنا في متغير واحد و هو التنمية المستدامة و كيفية تحقيقها اما المتغير ثاني فكل دراسة تختلف عن بقيتها ولكن كلها تصب في طريق واحد و لها هدف واحد و هو تحقيق بيئة خالية من تلوثو طاقات المستدامة و تحقيق ابعاد التنمية المستدامة لهذا اعتمدنها كدراسات سابقة لبناء دراستنا.

في الختام، يجب أن نشجع الجامعات الجزائرية على تبني مفهوم الجامعة الخضراء وتطبيقه للمساهمة في الحفاظ على البيئة وبناء اقتصاد مستدام.

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية التي تطرحها الدراسة، و كذا اختبار الفرضيات الموضوعة تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بالانتقال من دراسة المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الخضراء و التنمية المستدامة واستخلاص ايجابياتها، ثم تعميمها على حالات كالجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة هذا الموضوع بكونه يركز على أحد الموضوعات المهمة و الحديثة و ذلك لتبنيه فكرة الصيرفة الخضراء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوجيهها لدعم المشاريع الخضراء من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمنتجات والخدمات التي تراعي البيئة والطاقة وكفاءة إعادة التدوير.

وتكمن أهمية دراسة بحث الصيرفة الخضراء في الجزائر في توجيه السياسات وتحديد الاستراتيجيات التي تعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتسهم في بناء مستقبل أفضل للجيل الحالي والمستقبل.

مقدمة عامة

أسباب الدراسة:

- حداثة الموضوع ولقي اهتمام كبير في الوقت الحالي.
- نقص الدراسات المتعلقة به.
- ارتباط الموضوع بتخصص.

خطة دراسة:

- لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و التساؤلات المتفرعة عنها، يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري و الفصل الثاني تطبيقي:
- **الفصل الأول:**
- تضمن هذا الفصل مدخل نظري للصيرفة الخضراء و التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على مبحثين يتناول أولها مفاهيم عامة و أساسيات حول الصيرفة الخضراء ، و يتناول الثاني تعريف، خصائص، مؤشرات و مبادئ و تحديات التنمية المستدامة.
- **الفصل الثاني:**
- بطابعه التطبيقي سنبرز دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التطرق لبعض تجارب الدول المختلفة وخاصة في الجزائر.
- وتستعرض الخاتمة أهم نتائج المتواصل إليها من خلال الدراسة التي تم القيام بها إضافة إلى جملة من التوصيات التي تحاول توجيه الصيرفة الخضراء لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر ودول العالم.

الفصل الاول

دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفصل الأول: دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

سنسلط الضوء على موضوع الصيرفة الخضراء باعتباره موضوعا خصب للبحث وحديث العالم، والحل الأمثل المتوفر في الآونة الأخيرة لحل مشكلة الطاقة والبيئة، لما له من دور فعال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وتوفير آليات مبتكرة لتمويل المشاريع والاستثمارات الخضراء والمستدامة ،احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا بين الدراسات والأبحاث الاقتصادية والتي زاوجت بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في اهتمامها، ومما عزز فكرة التنمية على المستوى الدولي ظهور الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما أن مفهوم التنمية الاقتصادية والاستراتيجيات المتبعة لتحقيقها تعرض لعدة تناقضات واختلافات بين الاقتصاديين. ولكن بعد ذلك أدرك العالم أن نموذج التنمية المتبع هو نموذج غير مستدام، نجم عنه أضرار بيئية تتفاقم يوما بعد يوم، مما أدى إلى التفكير في نمط تنموي جديد يكون أكثر استدامة وأكثر اهتمام بجانب البيئة، وهذا ما بلور مفهوم التنمية المستديمة كبديل للتنمية الاقتصادية..

سنحاول خلال هذا الفصل استعراض بعض الجوانب المتعلقة بالصيرفة الخضراء و التنمية المستدامة وإبراز العلاقة بينهما وذلك من خلال مبحثين يتمثلان في:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء

تمهيد:

أضحى التحول نحو الصيرفة الخضراء ضرورة ولم يعد خيارا بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات التمويلية والاقتصادية على محمل الحياة وهذا التحول يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول وكذلك توفير التمويل المناسب لذلك وتضافر الجهود على المستوى المحلي والدولي.

ومن هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى اهم نقاط التي تثمل في ماهية الصيرفة الخضراء المنهج الاستراتيجي و خدمات الصيرفة الخضراء و اليتها و اهم متطلباتها و تحديات و العوائق التي تواجهها على ارض الواقع و في نهاية موقف الهيئات الدولية من الصيرفة الخضراء

المطلب الأول:ماهية الصيرفة الخضراء

قبل التطرق لماهية الصيرفة الخضراء نذكر محتوى المطلب حيث تم تقسيمه الى خمسة فروع و هي كالاتي :

- مفهوم الصيرفة الخضراء .
- نشأة الصيرفة الخضراء.
- أهمية الصيرفة الخضراء.
- مبادئ الصيرفة الخضراء.
- اهداف الصيرفة الخضراء.

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الخضراء

قبل التطرق لمفهوم الصيرفة الخضراء وجب التنبيه للاختلاف الحاصل بين مصطلحي الصيرفة والمصارف، فالصيرفة تعد عملية أو خدمة مصرفية، أو هي نوع من أنواع النشاط المصرفي، أما المصارف فهي مؤسسة مالية تأخذ زمام المبادرة للقيام بنشاطاتها اليومية ككيان واع في المجتمع من خلال مراعاة الاستدامة البيئية الداخلية والخارجية.

ان كلمة الخضراء (GREEN) تشير الى الخدمات المصرفية ومحاسبة المسؤولية والاداء البيئي في العمليات التي يقوم بها المصرف واحيانا يطلق على المصارف الخضراء بالمصرف الاخلاقي او المصرف المسؤول عن البيئة والمجتمع او المصرف المستدام. وتعني ايضا المصارف الصديقة للبيئة التي تخفض من التدهور البيئي وجعل البيئة صالحة للعيش وهذه المصارف تختلف في اختيار المداخل والاستراتيجيات ذات الاعمال المصرفية الخضراء.

واشار اليها Schultz بانها تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والصديقة للبيئة والتي تهدف الى تخفيض نسبة الكربون بواسطة العمليات المصرفية التي يقدمها المصرف لزبائنه .وعرفهاRajan,بانها كل الممارسات المصرفية التي تهدف الى حماية العوامل

الاجتماعية والبيئية الهادفة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية. وتوجد الممارسات المصرفية الخضراء بأشكال متعددة ومتنوعة وهذا يؤكد على تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة من أجل النمو المستدام ويقلل من الآثار الكربونية في تقديم الخدمات المصرفية مثل دفع الفواتير عبر الإنترنت بدلاً من إرسالها بالبريد ، فتح حساب مصر في عبر الإنترنت ، وتعتبر من الممارسات الجديدة في القطاعات المالية التي تهدف الى تغيير سلوكيات الزبائن من اجل تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل وذلك عن طريق الانترنت الذي يساهم في تقليل تكاليف الانشطة المصرفية.(مصطفى، منصوري حاج موسى، و هلالي احمد، 2021، صفحة 55)

كما أن كلمة الأخضر هي اختصار للأحرف الأولى من كلمةGreen ، وتستخدم كاختزال لشيء يمكن أن يُحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ كما هو موضح في الجدول أدناه:

Generating and Energy storing renewable	توليد و تخزين الطاقة المتجددة
Recyclin gexisting Materials	إعادة تدوير المواد
Energy efficient product manufacturing Distribution construction installation and maintenance	كفاءة الطاقة لتصنيع .توزيع بناء .تركيب و صيانة المنتج
Educqtion comliance and awareness	التعليم و الالتزام و الوعي
Natural and sustainable product manufacturing	تصنيع المنتجات الطبيعية و المستدامة

جدول رقم (1-1) معنى حروف كلمة Green (Furchtgott-Roth ، 2012، صفحة S46)

إن حداثة مصطلح الصيرفة الخضراء جعله يخضع لعدد من التعريفات نذكر أهمها فيما يلي:

-تعرف الصيرفة الخضراء على أنها قيام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية بشكل يراعي العوامل البيئية والاجتماعية.

-كما تعرف على أنها الفلسفة التي يتبعها المصرف إذ يتبادل الفائدة بين المصرف وموضوعية وعملائه والاقتصاد للحد من الآثار السلبية اتجاه البيئة.

-وتعني أيضا الصيرفة الخضراء تشجيع الممارسات الصديقة بالبيئة والحد من انبعاث الكربون الخاص من الأنشطة المصرفية.

والمؤسسات المصرفية تعني المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة التصنيفية.

-الصيرفة الخضراء يطلق عليها أيضا بالصيرفة الأخلاقية أو الاجتماعية أو المصرف الأخضر وهو مصرف مشابه بعمله للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية وتشجيع الممارسات التي تحد من انبعاث الكربون.

وتعرف على أنها شكل من أشكال البنوك التي تستمد منه الدولة فوائد بيئية.

-من التعاريف السابقة يمكن تعريف الصيرفة الخضراء على أنها شكل من أشكال البنوك، مشابه للبنك العادي إلا أنه يعطي إهتمام خاص للعوامل البيئية والاجتماعية ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه والترويج للأنشطة الصديقة بالبيئة والتي تضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية لأنشطتها المصرفية لجعل العالم أفضل .

(جعفر و مروة بوحناش، 2021/2020، الصفحات 3-4)

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الخضراء

بدأ ظهور الصيرفة الخضراء بعد ما أدانت العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الهادفة لربح المصارف بتمويلها للمشروعات المضرة للبيئة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث يتناول المبحث الأول أسباب إنشاء الصيرفة الخضراء والثاني يتناول هياكل المصارف الخضراء ومصادر رؤوس أموالها، أما الثالث يتضمن منتجات وخدمات الصيرفة الخضراء هناك جملة من الأحداث التي دعت إلى إنشاء المصارف الخضراء، ومن أبرز هذه الأحداث تتمثل في :

1. الأزمة المالية في 2008 والتي أحدثت أشد أزمة كساد حدث منذ الكساد الكبير الذي وقع عام 1930. وفي عام 2009، وقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل في العالم 50 مليون شخص فوق المستوى المسجل في عام 2007 ويترجم كل انخفاض بنسبة 1 في المئة في النمو في البلدان النامية إلى 20مليون شخص إضافي.
2. تغير المناخ بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الفضاء الجوي يبلغ بالفعل عتبة قصوى لابد من اتخاذ إجراءات جذرية على الفور. ويتعرض فقراء العالم تعرضا شديدا لارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن تغير المناخ وتأكل السواحل والعواصف المتكررة.
3. ارتفاع سعر النفط مسجلا قرابة 150 دولارا للبرميل وعلى الرغم من أن اندلا ع الأزمة المالية والكساد الذي أعقبها قد أحدث تصحيحا مهما في سعر النفط ليصل إلى مادون 40 دولارا للبرميل فلا تزال أزمة الوقود حقيقة واقعة.

وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن سعر النفط سيصل إلى 200 دولار للبرميل بحلول عام 2030 بالنظر إلى الطلب المتزايد بسرعة بالمقارنة مع العرض المقيد بصورة وهذه المستويات لن يكون بمقدور الكثير من البلدان النامية تعمل تكاليف واردات النفط.

4. أزمة الغذاء : ففي عام 2007 وصلت كلف الارتفاع في أسعار الحبوب الغذائية البلدان النامية 324 بليون دولار، أي ما يعادل قيمة ثلاث سنوات من المعونة العالمية وعلى الرغم من أن الكساد قد أدى أيضا إلى تخفيض أسعار المواد

الغذائية، فلا يمكن إغفال مسألة الأمن الغذائي، ولتوفير الغذاء لعدد متزايد من السكان يجب أن يتضاعف إنتاج الأغذية على الصعيد العالمي وبحلول عام 2050.

5. أزمة المياه المستمرة إن واحدا من كل خمسة أشخاص في العالم النامي يفتقد سبل الوصول إلى المياه النظيفة الكافية وفي الوقت نفسه يتزايد الطلب على المياه لاستخدامات تنافسية، كما أن توافر المياه في الكثير من بقاع العالم سيتأثر بصورة متزايدة بتغير المناخ والأنماط المتغيرة لهطول الأمطار وذوبان الكتل الثلجية وحالات الجفاف.
6. ظهور الثورة الصناعية شمل التطور الصناعي العديد من الميادين فازدهرت صناعة الغزل والنسيج وظهرت المصانع والأفران عالية الحرارة لصهر الحديد. وأصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة فاستخدم الفحم الحجري ثم البخار في القرن 19، ثم الكهرباء في القرن العشرين التي انتشرت في تشغيل المحركات والآلات وفي تسيير البواخر والقاطرات، فكان للثورة الصناعية الأثر السلبي مباشرا على البيئة كونها حولت الكثير من الأراضي الزراعية إلى مدن صناعية مستخدمة المعدات والمكائن الحديثة التي تعمل بالوقود المصاحب للغازات السامة.

(جعفر و مروة بوحناش، 2021/2020، الصفحات 13-14)

الفرع الثالث: **أهمية الصيرفة الخضراء**

تبرز أهمية الصيرفة الخضراء من الفوائد الجمة التي يمكن أن تقدمها للمستهلكين والمصارف والصناعات والاقتصاد؛ بالنسبة للمستهلكين ستتيح لهم المزيد من منتجات الودائع والقروض من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، وهذا يعني أيضا أسعار فائدة أفضل على الودائع الخضراء وحسابات التوفير الخضراء وبخفض أسعار الفائدة على الرهون العقارية الخضراء.

فأما بالنسبة للمصارف، فاعتمادها للصيرفة الخضراء سيمكنها من التوجه نحو الخدمات المصرفية غير الورقية وتوفير الطاقة، وما إلى ذلك. هذا هو جهد من قبل المصارف لجعل الصناعات تحافظ على البيئة من خلال الاستخدام الحكيم للرهون العقارية الخضراء.

وأما بالنسبة للاقتصاد بشكل عام فتساهم في التخفيف من مخاطر الائتمان والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة التي ينطوي عليها القطاع المصرفي، وفي هذا الصدد قام كل من كيسيل وسبوهن هولتز بتحليل مفهوم مخاطر الائتمان وذكرا بأن العملاء يتأثرون بمخاطر الائتمان نتيجة الإقراض في مثل هذه الممارسات التجارية الهشة بسبب التغييرات في القوانين البيئية أو تكلفة التلوث أو العقوبات ومعايير مستويات الانبعاثات.

فإلى جانب مخاطر الائتمان، يمكن أن تواجه البنوك حسب شارلبيه مخاطر قانونية، ومع ذلك تحدث المخاطر القانونية بشكل رئيسي في حالات مثل عندما تنتهك اللوائح والقوانين البيئية، كما قد تواجه المصارف أيضا مخاطر مسؤولية المقرض مباشرة عن تكاليف التنظيف أو المطالبات بالتعويض عن الأضرار إذا كان لديها أصول تسبب التلوث.

فالمصارف ستكون عرضة لمجموعة من العقوبات إذا ارتبطت بمشاريع ضارة بالبيئة لذا فهي مطالبة بالقيام بأنشطة أو مبادرات مصرفية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكنها أيضا تجعل المجتمع وجيل المستقبل لاتقين للسكن البشري دون أي صديقة للبيئة؛ أي خدمات الصيرفة الخضراء، فهي ليست مجرد نشاط ضرر شديد للبيئة.

فالصيرفة الخضراء ينصب اهتمامها على قضايا الاحتباس الحراري وبما قد ينجر عنه من زيادة حرارة الأرض إلى مستويات غير مسبوقة في العالم، لذا تكمن أهميتها فيما يلي:

1. تحسين الاستدامة البيئية تساهم المصارف مقارنة بالصناعات الأخرى في انبعاث الكربون مباشرة في عملياتها اليومية على غرار استخدام الورق والكهرباء والإضاءة، وتكييف الهواء والمعدات الإلكترونية وأشياء أخرى، فتلعب الصيرفة الخضراء دورا هاما من خلال القيام بإجراء تحسينات تكنولوجية وتحسينات تشغيلية وخلق الوعي لرجال الأعمال حول البيئة، مما يحسن الاستدامة البيئية ويحافظ على البيئة والتنوع البيولوجي
2. تعزيز الاقتصاد المستدام ويكمن في تمويل المشاريع الخضراء التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل في القطاعات الخضراء.
3. تحسين العوائد المالية من خلال مساهمة الصيرفة الخضراء في اتاحة فرص استثمارية للمستثمرين في المشاريع الخضراء والمستدامة، وتعزز العوائد المالية للمصارف المشاركة في التمويل الخضراء، وتحقق التوازن بين العوائد المالية والاستدامة البيئية والاجتماعية.
4. التزام البنوك بالمعايير الدولية: حيث تلتزم الصيرفة الخضراء بمعايير الاستدامة الدولية والتقليل من الأثر البيئي للمشاريع، مما يعزز التزام البنوك بالمعايير الدولية ويساعد على الحد من التأثيرات السلبية لأنشطتها.
5. تعزيز العلاقات مع المجتمع حيث تدعم الصيرفة الخضراء مشاريع التنمية المستدامة بالمناطق المختلفة، مما يعزز التواصل بين البنوك والمجتمع ويسهم في تعزيز الثقة والمسؤولية المجتمعية.(بوشنتوف، 2023/2022، الصفحات 53-54-55)

الفرع الرابع: **مبادئ الصيرفة الخضراء**

وضع الاتحاد العالمي للخدمات المصرفية المبادئ الأساسية لصيرفة الخضراء والتي تتمثل في الآتي:

المبدأ الأول: الصيرفة المستدامة تعتمد على نموذج عمل ثلاثي الأبعاد الذي يتمثل في إيجاد التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

المبدأ الثاني: تحفيز المجتمعات لخدمة الاقتصاد الحقيقي وتمكين نماذج الأعمال الجديدة من مقابلة احتياجاتهما.

المبدأ الثالث: علاقات طويلة الأمد مع الزبائن وفهم مباشر لنشاطاتهم الاقتصادية وما تتضمنه من مخاطر.

المبدأ الرابع تتحقق الاستدامة طويلة الأجل منة خلال القدرة على التكيف مع الاضطرابات الخارجية.

المبدأ الخامس الشفافية والحكومة الشاملة.

المبدأ السادس: جميع المبادئ المذكورة سلفا تكون جزءا لا يتجزأ من ثقافة المصرف.

الفرع الخامس: أهداف الصيرفة الخضراء:

هناك العديد من أهداف الصيرفة الخضراء نذكر منها:

- تقليل المعاملات الورقية إلى أدنى مستوى والتركيز على المعاملات الالكترونية مثل استخدام.
- أجهزة الصراف الآلي والمصرفية المتنقلة والخدمات المصرفية عبر الانترنت لمختلف المعاملات.
- حماية البيئة عن طريق إعادة استخدام الموارد وإعادة تدوير النفايات فضلا عن كفاءة استخدام الطاقة.
- تقليل الآثار البيئية التشغيلية بالاستمرار حيث تصد الأداء البيئي وتنفيذ وتقييم برنامج الإدارة البيئية التي تقوم بحفظ الطاقة والمياه وإدارة النفايات وإعادة تدوير المواد وتوفير مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية الالكترونية وخفض الرحلات التجارية وتشجيع الشراء الأخضر.
- استحداث العديد من الوظائف الخضراء التي يكون لها أثر في تقليل معدلات البطالة المصارف الخضراء تسعى لتخفيف من حدة الفقر المدقع والجوع وتحقيق الاستدامة البيئية، بحيث توصلت مجموعة من البحوث إلى أن تخضير المنشآت باستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق استدامة بيئية في الوقت ذاته.
- تسعى المصارف الخضراء نحو تعزيز الطاقة الأرخص والأنظف والأكثر موثوقية وخلق فرص عمل في مجال الطاقة المتجددة.(جعفر و مروة بوحناش، 2021/2020، الصفحات 8-9)

المطلب الثاني :المنهج الاستراتيجي و خدمات الصيرفة الخضراء .

كما جاء في هذا المطلب متكون من فرعين هما المنهج الاستراتيجي و خدمات الصيرفة الخضراء.

الفرع الاول: المنهج الاستراتيجي

تتمثل الاستراتيجيات المصرفية الخضراء في تطوير أساليب وإجراءات جديدة ومبتكرة تهدف إلى تقليل التأثير البيئي لأنشطة المصارف وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لها. ومن بين الاستراتيجيات المصرفية الخضراء:

- تطوير الوعي للعاملين في المصارف والعملاء حول القضايا البيئية والاجتماعية والطاقوية، وتشجيعهم على تبني الممارسات البيئية والاستدامة.

- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والموارد، مثل تطبيق التقنيات الحديثة للحد من استهلاك الورق والطاقة والمياه في المكاتب المصرفية والفروع.
- تدعيم المشاريع الخضراء والمستدامة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة العضوية وإعادة التدوير وتقليل انبعاثات الكربون.
- تحديد وتقييم المخاطر الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالأنشطة المصرفية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من تلك المخاطر والحد من التأثير البيئي الناتج عن العمليات المصرفية.
- تطوير خدمات مالية مبتكرة ومستدامة، مثل تقديم بطاقات الائتمان الخضراء التي تشجع على الشراء المستدام وتوفر نقاط مكافأة لدعم المشاريع الخضراء. كما تهدف هذه الاستراتيجيات لدمج الاستدامة في جميع جوانب أعمال المصارف وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية لها، مما يعود بالفائدة على المجتمع والبيئة والاقتصاد بشكل عام.

إن أهم الأهداف الرئيسة للاستراتيجيات المصرفية الخضراء هو تعزيز الاستثمار في المشاريع البيئية والمستدامة، وتشجيع العملاء على اتخاذ خطوات نحو الاستدامة من خلال توفير منتجات وخدمات مصرفية خضراء وتعزيز الوعي بأهمية الاستدامة. وتتمثل بعض الاستراتيجيات المصرفية الخضراء في التزام المصارف بتحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد في مبانيها وعملياتها، وتشجيع العملاء على الحد من النفايات واستخدام الطاقة المتجددة وتمويل المشاريع البيئية، مثل الطاقة المتجددة والزراعة العضوية والحفاظ على الحياة البرية والبحرية، وتقديم التقارير المالية والبيئية والاجتماعية لتعزيز المساءلة والشفافية.

أحد الاستراتيجيات المصرفية الخضراء هو تعزيز الاستثمار في المشاريع البيئية والمستدامة، ويتحقق بإتاحة المصارف للتمويل اللازم لهذه المشاريع وتشجيع العملاء على الاستثمار فيها. كما يمكن للمصارف تطبيق سياسات وإجراءات داخلية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد في مبانيها وعملياتها، مثل استخدام الطاقة المتجددة وتحسين إدارة النفايات.

كما يمكن للمصارف اتخاذ العديد من الخطوات وإدماج تلك الاستراتيجيات داخل أهدافها التنموية للوصول إلى نظام فعال(بوشنتوف، 2023/2022، الصفحات 64-65)

الفرع الثاني : خدمات وعمليات الصيرفة الخضراء

تعنى العمليات المصرفية الخضراء بتحسين أداء القطاع المصرفي من خلال الحد من الآثار السلبية للأنشطة المصرفية على البيئة والمجتمع وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للمصارف. وتشمل العمليات المصرفية الخضراء عدة ممارسات وأنشطة، من بينها :

- تمويل المشاريع الخضراء :يقوم المصرف بتمويل المشاريع الخضراء التي تهدف للحد من الانبعاثات الكربونية وتحسين أداء البيئة، مثل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعات.
- إدارة النفايات والمواد الخطرة يقوم المصرف بتبني سياسات وإجراءات للحد من استخدام المواد الخطرة وتخليصها بشكل آمن والحفاظ على البيئة وصحة الإنسان.

- تشجيع المسؤولية الاجتماعية للمصارف يقوم المصرف بتبني سياسات وإجراءات لتحسين المسؤولية الاجتماعية للمصرف، والتي تتضمن القيام بمساهمات إيجابية في المجتمع المحلي.
- استخدام التكنولوجيا الخضراء :يقوم المصرف بتحديث التكنولوجيا المستخدمة في أنشطته اليومية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية.
- التقارير والمساءلة :يقوم المصرف بإصدار تقارير دورية حول أداء أنشطته البيئية والاجتماعية وتقييم تأثير أنشطته على البيئة والمجتمع، وذلك للمساهمة في تعزيز المساءلة والشفافية.

باختصار، تهدف العمليات المصرفية الخضراء إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمصارف وتقليل الأثر البيئي لأنشطتها المصرفية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية على المدى الطويل. وتتضمن هذه العمليات استخدام التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة والموارد، ودعم المشاريع الخضراء والمستدامة، وتقديم خدمات مالية مبتكرة ومستدامة للعملاء، وتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالأنشطة المصرفية

- تطوير المنتجات المصرفية الخضراء :يقوم المصرف الأخضر بتطوير منتجات مصرفية جديدة تتوافق مع مفهوم الاستدامة، ومثال على ذلك القروض الخضراء وحسابات التوفير الخضراء والبطاقات المصرفية الخضراء.

تقديم القروض الخضراء للزبائن الذين يرغبون في تحسين مشترياتهم الخاصة بالمنازل من خلال .حماية البيئة تقوم المصارف الخضراء بالاستثمار في شركات ومؤسسات تتبنى مشاريع صديقة

شراء مواد منزلية صديقة للبيئة حيث يقوم المصرف بتقديم الدعم من خلال أسعار الفائدة وتخفيضها.

- تمويل المشاريع الخضراء :يقوم المصرف الأخضر بتوفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الخضراء، مثل المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه وتحسين النقل العام والمرافق العامة الأخرى المرتبطة بالبيئة والاستدامة.
- الإسكان الاجتماعي: إذ تقوم المصارف الخضراء بدعم وتمويل المشاريع السكانية التي تستخدم المواد الصديقة للبيئة في عملية البناء والتي يتم إنتاجها من مشاريع تستخدم الطاقة النظيفة.
- التوعية والتثقيف :يقوم المصرف الأخضر بتعزيز التوعية والتثقيف حول قضايا الاستدامة والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال توفير الدورات التدريبية والمناهج التعليمية والأبحاث والدراسات البيئية.

المطلب الثالث:متطلبات و التحديات و فوائد الصيرفة الخضراء وموقف الهيئات الدولية منها:

تطرقنا في هذا المطلب إلى:

- متطلبات الصيرفة الخضراء

- تحدياتها
- فوائدها
- موقف الهيئات الدولية منها

***الفرع الاول* : متطلبات الصيرفة الخضراء**

شكل رقم (1-1) :متطلبات الصيرفة الخضراء من اعداد الطالبين

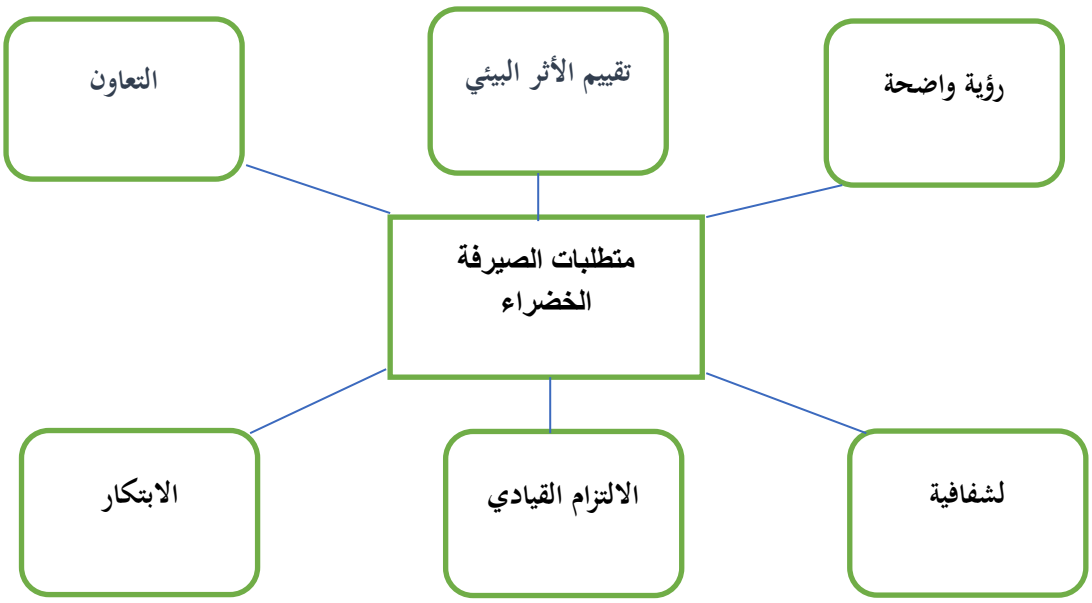

(بوشنتوف، 2023/2022، الصفحات 57-58)

تسهم الصيرفة الخضراء في تبني الممارسات الصديقة للبيئة، ولذلك تسعى العديد من المصارف للتحول إلى هذا الاتجاه بهدف تحسين جودة الأصول والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، غير أن هذا الأمر يستلزم العديد من المتطلبات التي يجب توفيرها لتأمين نجاحها، ومن بينها:

- **الشفافية** يجب تعزيز الشفافية في عمليات الصيرفة الخضراء، وإتاحة معلومات شفافة للمستثمرين والعملاء حول الأنشطة المصرفية والاستثمارية الخضراء، والتزامنا بتوفير التقارير المالية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالأنشطة الخضراء.
- **الالتزام القيادي**: يجب أن يكون هناك الالتزام القيادي بالصيرفة الخضراء، وذلك من خلال تبني سياسات وإجراءات داخلية تدعم الاستدامة البيئية، وتوفير الموارد اللازمة لتطبيق الصيرفة الخضراء.
- **الابتكار**: يجب أن تكون المؤسسات المالية مبتكرة في تصميم المنتجات والخدمات المالية الخضراء والتكنولوجيا البنكية.
- **رؤية واضحة**: يجب أن تتمتع المؤسسات المالية برؤية واضحة للتحول إلى الصيرفة الخضراء وأن تكون قادرة على تحديد أهداف واضحة وملموسة تتعلق بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

- **التعاون**: يجب تعزيز التعاون بين قطاع المالي والحكومات والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والعملاء، وذلك لتعزيز التنمية المستدامة والحد من تأثير الأنشطة المصرفية على البيئة. .
- **تقييم الأثر البيئي**:يجب تقييم الأثر البيئي لجميع الأنشطة المصرفية والاستثمارية، وتعيين العوامل التي من شنها أن تؤثر على البيئة، وتحديد الحلول المناسبة للتخفيف من تأثير هذه العوامل. (بوشنتوف، 2023/2022، الصفحات 57-58)

الفرع الثاني **: تحديات التوجه نحو الصيرفة الخضراء**

التحديات والعوائق التي تواجه الصيرفة الخضراء تواجه الصيرفة الخضراء العديد من التحديات التي يمكن وضعها كما يأتي:

- انخفاض التدفق الموجه للاستثمار في المشاريع الخضراء كون هذه المشاريع عادة ما تكون فترة استرداد رأس المال طويلة الأجل، فضلا عن تعرض هذه المشاريع المخاطر عديدة لا سيما المشاريع الزراعية التي قد تتعرض لتلف المحاصيل الزراعية بسبب شح المياه أو قلة الأمطار، وبهذا تتعرض المصارف الممولة لهذه المشاريع إلى خسارة قروضها.
- عدم وجود المصادر الموثوقة لتقييم الاستثمارات الخضراء: إن المصارف بحاجة إلى بيانات موثوقة لتقييم الآثار البيئية للاستثمارات الخضراء. كما أن البيانات الموثوقة عادة غير متوفرة للمصارف لذلك لا بد من وجود مؤسسة رسمية لتوفر بيانات موثوقة لتقييم أثار التلوث البيئي للمشاريع الخضراء و كذلك قد تحتاج أيضا إلى التقييم المهني المستقل عن طريق تقارير مراجعو الحسابات.
- انخفاض جودة الخدمات المصرفية المخصصة للمشاريع الخضراء : أثر سلبا على إعداد الزبائن فضلا عن أن الأنشطة المصرفية الخضراء تستغرق وقتا أطول لتقديم هذه الخدمات وقد تحد هذه المعايير عدد الزبائن.
- انخفاض الأرباح المحصلة من المشاريع الخضراء أن الهدف من الخدمات المصرفية الخضراء هو لدعم مشاريع الاستثمارات الخضراء مع التركيز في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة وهذا قد يجعلها لا تركز على تحقيق الأرباح، ومن ثم سيؤدي إلى انخفاض الربح لدى المصارف.
- ارتفاع تكاليف التشغيل في المشاريع الخضراء : إذ ينبغي أن تستثمر المصارف قدرا كبيرا من رؤوس الأموال في تثقيف وتدريب موظفي المصرف لتقييم الآثار البيئية للاستثمارات والمشاريع الخضراء. كما يحتاج موظفو المصرف معلومات أساسية إضافية والخبرات في التعامل مع الاستثمارات الخضراء. فضلا عن إدخال التكنولوجيا الحديثة في تقييم الآثار البيئية للمشاريع الخضراء.
- المخاطر المصرفية قد تتعرض المصارف الخضراء إلى عدة مخاطر منها ناتجة عن عدم التقييم الجيد للمشاريع الخضراء أو عدم الحصول على بيانات كافية لتقييم المشاريع الخضراء أو وقوع المصارف في فخ التمويل القدر المتمثل بتمويل المشاريع التي تلحق ضررا بالبيئة والمجتمع مثال ذلك تمويلا لمشاريع زراعة الأعشاب المخدرة ولا سيما في البلدان التي تسمح بزراعتها ومن ثم سيؤثر ذلك سلبا على سمعة المصارف بتمويل هذه الأنواع من المشاريع.

- عدم وجود مبادئ واضحة المعالم لتبني الصيرفة الخضراء: تعد المصارف الخضراء مفهوم جديد في الصناعة المصرفية، لذلك يتطلب إصدار تشريعات رسمية من الحكومة بالشكل الذي يوفر الدعم المالي والقانوني للمصارف الخضراء.

وهناك أيضا مجموعة من العوائق التي تحول لتطبيق الصيرفة الخضراء نذكر منها:

- الشكوك حول المنتجات المصرفية الخضراء لا يزال قائما في السوق.
- عدم وجود التشجيع المستمر لهذا النوع من الصيرفة من طرف الحكومات والبنوك والأطراف الأخرى ذات الصلة.
- الأزمة المالية للرهن العقاري ونتائجها جعل كلا من المستثمرين والأسر يمتازون بالحذر من أي استثمار.
- الأزمة البيروقراطية التي لا زالت أغلب الدول تعاني منها.
- مخاوف بشأن التغيرات المحتملة في المجالات القانونية والضريبة أثناء عملية الاستثمار

(جعفر و مروة بوحناش، 2021/2020، الصفحات 17-18)

الفرع الثالث **:فوائد التحول إلى الصيرفة الخضراء**

تقدم فوائد الصيرفة الخضراء الخدمات التالية:

- الصيرفة الخضراء تجنب العمل الورقي وتستفيد من المعاملات عبر الانترنت مثل الخدمات المصرفية عبر الانترنت الخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة والخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي. حيث أن كلما انخفضت المعاملات الورقية كلما انخفض قطع الأشجار.
- تعتمد البنوك الخضراء المعايير البيئية للإقراض مما يفيد الأجيال المستقبلية.
- تعطي البنوك الخضراء أهمية أكبر للعوامل الصديقة للبيئة مثل المكاسب البيئية حيث أن الفائدة على القروض تكون الأقل نسبيا.
- خدمات دفع الفواتير الالكترونية مجانا.
- رفع الوعي لرجال الأعمال حول المسؤولية البيئية والاجتماعية لتمكينهم من القيام بالممارسات التجارية الصديقة بالبيئة

-فوائد البنوك الخضراء للعملاء :

الممارسات المصرفية الخضراء بسيطة وفعالة من حيث التكلفة والوقت بالنسبة للعملاء، بحيث لا يحتاج العميل إلى الذهاب للمصرف لإجراء المعاملات المصرفية وبالتالي يمكنه توفير الوقت وكذلك المال.

-فوائد البنوك الخضراء للمصرفيين :

يمكن للخدمات المصرفية الخضراء أن تقلل الحاجة إلى فروع باهظة الثمن للبنوك من منظور البنك يمكن أن يقلل من التكاليف ويزيد من سرعة الخدمة ويوسع نظافة في السوق ويحسن خدمة العملاء بشكل عام.

-فوائد البنوك الخضراء للبيئة :

إن اعتماد الممارسات المصرفية الخضراء سيفيد البيئة بطرق عديدة.

ويمكن للبنوك أن تفعل المزيد المساعدة البيئة من خلال الترويج للخدمات المصرفية الخضراء، فسوف يؤدي استخدام الممارسات المصرفية الخضراء إلى توفير الطاقة والوقود والورق وكذلك الماء.

(جعفر و مروة بوحناش، 2021/2020، الصفحات 7-8)

الفرع الرابع: **موقف الهيئات الدولية من الصيرفة الخضراء**

أصدرت خزانة البنك الدولي أولى سندات دعم البيئة عام 2008 في وقت لم يكن لدى المستثمرين فيه خيارات لتحقيق دخل ثابت ونقدي يساند بشكل خاص المشاريع التي تركز على المناخ وتراعي الحفاظ على البيئة. ومنذ ذلك الحين، أصدر البنك الدولي سندات لدعم البيئة بأكثر من 6 مليارات دولار من خلال 65 معاملة بسبعة عشر عملة، كما أصدرت مؤسسة التمويل الدولية بشكل منفصل سندات بقيمة 3.4 مليار دولار، شملت إصدارين لسندات لدعم البيئة حجم كل منهما مليار دولار عام 2013. وتستخدم العائدات التي تدرها هذه السندات الصادرة عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مساندة مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل المستدام والمشاريع الأخرى منخفضة الانبعاث الكربونية، مثل النقل الحضري المستدام في الهند وتطوير الطاقة الحرارية الأرضية في إندونيسيا، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصين والإدارة المستدامة للغابات في المكسيك وادارة مخاطر الكوارث في الجمهورية الدومنيكية فضلا عن تمويل إدارة الغابات و مستجمعات الأمطار والبنية التحتية لمنع الدمار الذي تسببه الفيضانات الناتجة عن تغير المناخ، فضلا عن بناء القدرة على التصدي لتغير المناخ وكان السند الأخضر الذي أصدره البنك الدولي في جانفي 2015 بقيمة 600 مليون دولار ولأجل 10 سنوات أكبر سندات البنك الصادرة بالدولار الأمريكي وأطول سنداته المعيارية الخضراء من حيث أجل الاستحقاق. ويعكس عدد المستثمرين البالغ 25 مستثمرا في السند الجديد الاهتمام المتزايد بالسندات الخضراء من مختلف أنحاء العالم . ويضم هؤلاء المستثمرون صندوقي الاستثمار السويسريين،

AP2 وAP4 ، ووحدة خدمات الخزانة بدويتش بنك، وصناديق بلاكروكوميروفا ونيكو لإدارة الأصول، وشركة نيبون للتأمين على الحياة، وصندوق براكسيس الوسيط لإدارة الدخل، وصندوق التقاعد المشترك لموظفي الأمم المتحدة، وزورشركانتونال بنك

(أميـرة و قادة سليم، 2017، صفحة 175).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة :

تمهيد:

لقد أدى التقدم غير المقيد والتوسع غير المتوازن للتقدم الصناعي إلى ظهور العديد من المشاكل البيئية. لقد أصبحت قضايا مثل التدهور البيئي، والتصحر، وتأثير الإنسان على البيئة، والفقر، والبطالة، حقيقة قاسية في العصر الحديث، وخاصة مع صعود العولمة. وعلى الرغم من وجود تقنيات متقدمة تهدف إلى تخفيف الأضرار التي تلحق بالبيئة، إلا أنه لا يمكن إنكار أن هذه المشاكل ناجمة في المقام الأول عن سوء الإدارة البشرية. وما كان ذات يوم مسألة محلية، تحول الآن إلى مصدر قلق إقليمي وعالمي. ونظراً للمخاطر المتصاعدة المرتبطة بهذه التحديات، إلى جانب تضاؤل الموارد المتاحة على كوكبنا وتناقص قدرتها على التجدد، هناك ضرورة ملحة لتبني مفهوم التنمية المستدامة كوسيلة لتبسيط المشاركة البشرية. وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضوع البحث:

ماهية التنمية المستدامة.

أهداف و مبادئ التنمية المستدامة.

أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة .

تحديات التنمية المستدامة وعلاقتها بالصيرفة الخضراء.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

نتكلم في هذا المطلب عن مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها حيث قسمت الى فرعين.

الفرع الأول: **مفهوم التنمية المستدامة** :لإعطاء مفهوم شامل للتنمية المستدامة يجب التطرق إلى مختلف التعاريف التي أعطت تفسيرا لهذا المصطلح، وسنحاول أن نستعرض أهم التعاريف المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض و المدن و المجتمعات و كذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، نعتبر التنمية المستدامة انها عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية و المستقبلية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل و تماسك النظم الاجتماعية. (سردار، 2015، صفحة 11)

التنمية المستدامة هي تنمية قابلة للاستمرار و تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و تنميته، و التركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع و توفير فرصة العمل و الصحة و التربية والإسكان. (ديب كمال، 2015، صفحة 22)

تعريف المفكر "جون بيار هوي" : التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية بتلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية و الصحية للإنسان، و تنظم التنمية الاقتصادية لفائدته، و السعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية و اللغوية و الدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

تعريف المفكران "ساتو" و "هيرياما" : هي تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه و التمتع بالموارد، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي. (قادري محمد الطاهر، 2013، الصفحات 55-56)

وعرفت ايضا بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية و ممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية و النظم البيئية و تدعم الحياة على الأرض و تضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي و الذي يتجلى بمحاربة الفقر و البطالة و عدم المساواة، و البحث عن العدالة. (ديب و سليمان، 2009، صفحة 489)

وفي ظل هذه التعريفات يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل

و الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

الفرع الثاني: **خصائص التنمية المستدامة:**

من خلال تعدد تعريفات التنمية المستدامة و من خلال قمة "ريو دي جانيرو" عام 1992 التي كانت حول البيئة و التنمية المستدامة، الذي انبثق منه جدول أعمال القرن الواحد و العشرين، نميز الخصائص التالية للتنمية المستدامة:

- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد و العناصر الكمية و النوعية لهذه التنمية.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمعكم.
- التنمية المستدامة يعتبر الزمن هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد تقدير إمكانات الحاضر، و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- التنمية المستدامة هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية و الضرورية من الغذاء و الملبس و الخدمات الصحية، و كل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية و الاجتماعية.
- التنمية المستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره و مركباته الأساسية.
- التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، و اتجاهات الاستثمارات و الاختيار التكنولوجي، و يجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها، ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- مراعاة المساواة و حقوق الأجيال القادمة، فهي تنمية تراعي و توفر حق الأجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعية.

(علية، 2018، الصفحات 18-19)

المطلب الثاني: اهداف و مبادئ التنمية المستدامة: يتناول هذا المطلب فرعين هما أهداف ومبادئ التنمية المستدامة.

الفرع الأول: **أهداف التنمية المستدامة:**

تحقيق نمو اقتصادي مستدام: تنطوي التنمية المستدامة على ما هو أكثر من النمو، حيث أنها تتطلب تغييرات في مضمون النمو يجعله أقل كثافة في الاستخدام الطاقة ويجعل توزيع عوائده أكثر إنصافا.

احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان، كما تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير تلك العلاقة لتصبح علاقة تكامل.

حقيق نوعية حياة أفضل للسكان: إن خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام. (عماري بلال، 2018، الصفحات 15-16)

تلخيص الأهداف الرئيسية في جدول:

جدول رقم(2-1): الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة:

الموارد	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية و الريفية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية و المياه الجوفية و موارد المياه العذبة و أنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي و زيادة الصادرات.	تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الإستخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و الأسماك و موارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة وا لأمان في أماكن	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة.

	العمل.	الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و الإستعمال الكفء لموارد البناء و نظام المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، و توفير المواصلات و الصرف الصحي للأغلبية الفقيرة.	ضمان الإستخدام المستدام أو المثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المعدنية .
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و المواصلات و الاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي و العالمي و التوسع في تنمية و استعمال الغابات و البدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكافة القطاعات الإقتصادية الاساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الإقتصاديةو النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة و إيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات.	ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعات الرسمية و غير الرسمية.

(أحمد أبو اليزيد الرسول، 2007، الصفحات 90-91)

الفرع الثاني: **مبادئ التنمية المستدامة:**

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت في مايلي:

- استخدام اسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، و ذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، و لهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب الى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي الى توازن بيئة الأرض عامة.
- المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في اعداد و تنفيذ و متابعة خططها.
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الإقتصادية.
- مبدأ استطالة عمر الموارد الإقتصادية، و التخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد.
- مبدأ التوازن البيئي و التنوع البيولوجي.
- مبدأ الحفاظ على سمات و خصائص الطبيعة، و كذلك تحديد و تطوير هياكل الإنتاج و الإستثمار و الإستهلاك.

(محمد، خيضر، و مهدي صالح، 2015، الصفحات 343-344)

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة.

يتكون هذا المطلب من فرعين: أبعاد و مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

الفرع الأول: **أبعاد التنمية المستدامة:**

لا يمكن اعتماد التنمية المستدامة على الجانب البيئي فحسب وانما تشمل ايضاً جوانب اقتصادية واجتماعية وهي تنمية ذات ابعاد ثلاثية مترابطة ومتكاملة تتمثل بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي .

وفيما يأتي عرض للأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة :

1. الأبعاد الإقتصادية:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة.

و لابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. و تعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة لاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض. (تيجاني، 2008، صفحة 58)

- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: لابد من السعي للقضاء على الفقر أو بالأحرى إخراج أقصى عدد ممكن من الفقراء فوق عتبة الفقر لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر و تدهور البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الإستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. لأنه يصعب أن نتصور بأن الفقراء سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية من الناحية البيئية و هم على مشارف الهلاك لا هم لهم سوى البقاء حتى على حساب البيئة، إذ ليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للإستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الإستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة و لتوفير الأمن لشيخوختهم، لذلك وجب العمل على توعيتهم و تحسيسهم و مدهم يد العون قدر المستطاع لأنهم بسلاكهم تستديم التنمية. (ديب كمال، 2015، صفحة 78)

- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية و الفقيرة، و تعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الإجتماعية وغيرها من الأمور، هذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة. (تيجاني، 2008، صفحة 59)

- تقليص الإنفاق العسكري:كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع ا لبلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأنه تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية، الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ. مذكرة تأثير الإستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة في الجزائر.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، وهذا راجع لإستهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة، يضاف إلى هذا فالبلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف لتعزيز التنمية المستدامة.(علي حموش، 2006، صفحة 32)

2. الأبعاد الإجتماعية :

- أهمية توزيع السكان: يكتسي توزيع السكان أهمية بالغة في الوقت الراهن فالإتجاهات الحالية نحو توسع أكبر للمناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشطة للمساعدة على الإبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني إتخاذ تدابير خاصة من خلال إعتماد كل السياسات والتكنولوجيا الكفيلة بتقليص الآثار البيئية إلى أقصى حدودها. (غنيم، ابو زنط، 2010، صفحة 39_40).
- المساواة بين الجنسين في الفرص: و هذا بسن قوانين رادعة لكل تفريق بين الجنسين في الحقوق و الواجبات و كذلك عن طريق فسح الطريق للقدرات و المواهب و الخبرات و المبادرات البناءة مهما كان جنس صاحبها خاصة أن الدول المتخلفة لا زالت متخلفة أيضا في معاملتها للعنصر النسوي متجاهلة أن عدد الولادات في صالح العنصر النسوي أي أننا متجهون إلى عالم ذي أكثرية نسوية، يجب عليها تحمل مسؤوليات تسييره لاحقا، لذلك وجب الإهتمام بالمعاملة المنصفة و العادلة خاصة في مجال التعليم. إذ لايمكننا القيام بأي شيئ في مجال التنمية المستدامة إلا إذا تم رسم سياسات للقضاء على الأمية و بناء مجتمع متعلم يعي مايفعل و يؤمن بما يريد. (ديب كمال، 2015، صفحة 81)
- الصحة والتعليم و حرية الإختيار و الديمقراطية. (شيلي، قيرة، بونمري، 2019، صفحة 106)

3. الأبعاد البيئية:

- تسمح التنمية المستدامة بالإستخدام الأمثل و العقلاني للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم: مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على سطح الكرة الأرضية و حماية سلامة النظم الإيكولوجية و حسن التعامل مع الموارد الطبيعية.

- مكافحة التلوث و المحافظة على الموارد غير المتجددة بالعمل على نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة. (شليحي، تواتي، 2017، صفحة 75)
- حماية المناخ من الإحتباس الحراري. (تيجاني، 2008)

الشكل رقم(2-1): أبعاد التنمية المستدامة:

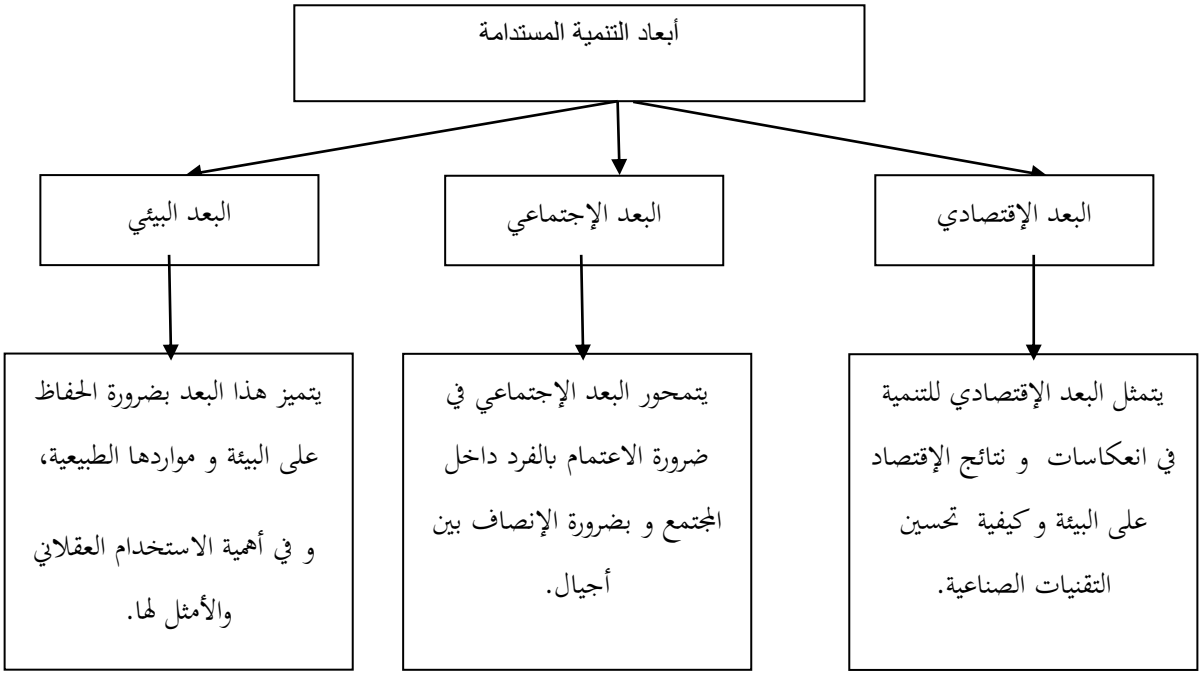

(دمطانيوس مخول، غانم عدنان، 2009، صفحة 39)

الفرع الثاني: **مؤشرات قياس التنمية المستدامة:**

فائدة المؤشر يكمن في توضيح مدى الإستدامة، و من ثم يمكن الحكم هل الوضع مستدام أم غير مستدام، أيضا آثار التعامل مع البيئة تظهر في مدى سرعة ما نستهلكه من موارد و من ثم توليد النفايات. ومقارنة تلك السرعة بطبيعة مدى السرعة التي يمكن من خلالها استيعاب النفايات و توليد موارد جديدة. (محمد عبد الله باكير، 2021، صفحة 62)

و في هذا السياق يمكن ايجاز مؤشرات قياس التنمية المستدامة فيمايلي:

1.المؤشرات الإجتماعية:

- المساواة الإجتماعية: هي عبارة عن عنصر يعكس و يقيس درجة نوعية الحياة و المشاركة العامة و الحصول على فرص الحياة التي يتمتع بها الأفراد في الدولة، و ترتبط المساواة بدرجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات، و تشتمل المساواة على توفير فرص العمل و الخدمات العامة (الصحة، التعليم، العدالة).
- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة و تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية و البيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة. وهناك عدة مقاييس في تقييم تحقيق الصحة العامة منها معدل وفيات الرضع، نسبة وفيات الأمهات، العمر المتوقع عند الولادة،.... (رزاي سعاد، 2008، صفحة 66)
- التعليم: يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لإرتباط مستويات التعليم مع التقدم الإجتماعي و الإقتصادي المتحقق في أي مجتمع، و يتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي، و يتم قياسه بالمؤشرات التالية:

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون للصف الخامس من التعليم الإبتدائي.
- محو الأمية: و يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

- السكن: إن توفر السكن هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة و مع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول و الكثير من الفئات المحرومة لا تجد مأوى لها، و يقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية. (عيد، 2013، صفحة 39)
- النمو السكاني: هناك علاقة عكسية واضحة و لا جدال فيها بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية بسبب التصنيع العشوائي و النمو الإقتصادي غير المستدام مما يؤدي إلى تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة خاصة إذا كان ذلك مصحوبا بالزحف الريفي الذي ينتج عنه سوء توزيع الدخل و زيادة نسبة الفقر و البطالة حيث تعجز السياسات الإقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني. (ديب كمال، 2015، صفحة 178)

2.المؤشرات الإقتصادية:

- البنية الإقتصادية: و ذلك من خلال حساب معدل الدخل الفردي و القدرة الشرائية ضمن موازين السوق، و لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الإقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. و لذلك فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة و لها علاقة مباشرة بالتنمية و تعكس طبيعة تأثير السياسات الإقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية و زيادة معدلات الإستهلاك تعطي احساسا بنمو اقتصادي كبير و لكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي و الإجتماعي الذي تسببه السياسات الإقتصادية الرأسمالية.و بالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الإقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- الأداء الإقتصادي: و يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، و نسبة الإستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة: و يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.
- الحالة المالية: و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي. (نور الدين حاروش، 2014، صفحة 95_96).

- أنماط الإنتاج و الإستهلاك: هي من أهم القضايا الإقتصادية الأساسية للتنمية المستدامة إذ أصبح العالم يتميز بسيادة النزعة الإستهلاكية في الدول المتقدمة و أساليب الإنتاج غير المستدامة و المستنزفة للموارد الطبيعية رغم أن هذه الطاقة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكنها أن تدعم استمرار هذه الأساليب الإنتاجية و الإستهلاكية وعليه فلابد من إحداث تغيير تغيير كامل و جذري في هذه السياسات الإنتاجية و الإستهلاكية العالمية للحفاظ على الموارد. (ديب كمال، 2015، صفحة 182) و تتمثل مؤشرات أنماط الإنتاج و الإستهلاك في أربع مؤشرات رئيسية هي: (الدين، 2023، صفحة 99)

- مؤشر استهلاك المادة: وهو مؤشر يقاس بمدى كثافة استغلال المواد الخام الطبيعية في الإنتاج.
- مؤشر استعمال الطاقة: و يقاس عن طريق حساب الإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد نسبة للطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي و كذا كثافة استغلال الطاقة.
- مؤشر إنتاج و إدارة الغابات: و تقاس عبر حساب كمية إنتاج النفايات الصناعية و كذا المنزلية و إعادة تدويرها.
- مؤشر النقل و المواصلات: يقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا عن طريق كل فرد بالمقارنة مع نوع المواصلات.

3.المؤشرات البيئية:

وتحتوي على النقاط التالية:

- الغلاف الجوي: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:
- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون .
- ترقق طبقة الأوزون: و يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.
- الأراضي: أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:
- الزراعة: و يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية،و استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.
- الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الأشجار.
- التصحر: ويتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، و نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

- مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.
- المياه العذبة: تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.
- التنوع الحيوي: يتم قياسها من خلال مؤشرين رئيسيين هما:
- الأنظمة البيئية: تقاس بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- الأنواع البيئية: يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض. (جعفر، 2019، صفحة 28_27)

المطلب الرابع: تحديات التنمية المستدامة وعلاقتها بالصيرفة الخضراء: تناولنا في هذا المطلب فرعين قسمناهما كالتالي: تحديات التنمية المستدامة ودور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: **تحديات التنمية المستدامة:**

1.الإشكالية الإيكولوجية مثل سخونة الجو و فقدان طبقة الأوزون و التلوث بأشكاله و أنواعه و ما يترتب عليه من مشاكل بيئية.

2.الزيادة السكانية، حيث تجاوز عدد السكان العالم حاليا 6 مليار نسمة سدسهم فقراء.

3.التصحر الذي وصل إلى 70% من الأراضي المنتجة في المناطق الجافة و خاصة في القارة الإفريقية بالإضافة إلى تشبعها بالملوحة بسبب سوء إدارة التربة ومياه الري والصرف.

4.الفقر والأمية في الدول النامية وخاصة في إفريقيا وجنوب شرق آسيا.

5.تفاقم أزمة مياه الشرب في أكثر من 40 دولة في االعالم ليس في ندرتها وإنما في سوء إدارتها إدارة متكاملة وسيكون هناك 3 مليار نسمة معرضين للعطش في عام 2025.

6.ارتفاع معدل الإنقراض في التنوع الحيوي بشقيه النباتي والحيواني.

7.ظاهرة العولمة أو الليبرالية الإقتصادية وما نتج عنها من مؤسسات عالمية هيمنت على اقتصاديات الدول الفقيرة بالعالم الثالث ومن أهمها سياسيا الدول الصناعة واقتصاديا منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذه المؤسسات الدولية ومعظم الدول المانحة لم تلتزم بمقررات قمم الأمم المتحدة واتفاقياتها بل انصب اهتمامهم في المضاربات المالية ونادرا ما يلتفتون الى حالة التدهور السريع الذي يسود أغلب أنحاء العالم في مجالات البيئة والموارد الطبيعية وحقوق الإنسان والأمن الغذائي والسكان والبطالة والنسيج الإجتماعي.

8.عدم تحديد مؤشرات لقياس كلفة التأثيرات البيئية خارج حدود بعض الدول الصناعية مثل كندا و الولايات المتحدة و معظم الدول الغربية والتي تصنف زورا في مراكز متقدمة على قائمة الدول ذات الإستدامة العالمية بالرغم أنها ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئيا على الموارد الطبيعية خارج حدودها.

9.تغيير خصائص الثقافة الإقتصادية السائدة في دول العالم بشقية النامي والصناعي والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة حدة الشكلات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ونذكر منها على سبيل المثال مايلي:

- الإعتقاد بأن الموارد موجودة في الطبيعة بشكل غير محدود.

- الإعتقاد بأن ليس هناك حدود للنمو الإقتصادي.

- الإعتقاد بأن الأكثر هو الأفضل.

- الإعتقاد بأن العملية الصناعية خطية تبدأ في النّقطة (أ) وتنتهي بالنقطة (ب) وأن النظام الإقتصادي نظام مغلق.(هلال صالح الحريري، قراءة مرجعية في التنمية المستدامة،2018، صفحة 18_19)

الفرع الثاني: **دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

دور المصارف الخضراء في تطوير التنمية المستدامة

في الواقع، تضطلع المصارف الخضراء بدور حيوي في التنمية المستدامة، حيث يمكن للمصارف الخضراء أن تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو المستدام، إذ تعد المبادرة بالخدمات المصرفية الخضراء من الأدوات التي تساهم في تحسين الأداء البيئي مستقبلا، وذلك بسبب التحديات الكبيرة التي تواجه العالم اليوم على غرار الاحتباس الحراري والنفايات الإلكترونية والتلوث وغيرها.

وتساهم الصيرفة الخضراء في تحقيق ذلك من خلال خلق ونشر الوعي والتعليم من خلال عمليات التواصل المختلفة ولتحقيق هذه الغاية، يجب في البداية تحديد الفئات المستهدفة واختيار وسائل الاتصال من خلال تقسيم النظام المصرفي إلى نظامين فرعيين داخلي وخارجي.

فمن جهة النظام الفرعي الداخلي، فإن الفئات المستهدفة تكمن في المديرين والموظفين على مستوى المصارف لكن فيما يتعلق بالوسائل، فإنه يتم اللجوء إلى برامج المقاصة، ونشر أخبار أسبوعية على الانترنت للتعريف بالصيرفة الخضراء من أجل التسريع من عملية التوعية. بالإضافة إلى استخدام المنشورات، وتوجيه رسائل إخبارية من طرف المصرف. أما من جهة النظام الفرعي الخارجي، فإن الفئات المستهدفة تشمل كل من العملاء، والشركات الفرعية والجمهور العام ووسائل الاتصال المنتهجة في هذا النظام الخارجي وهي تشمل المواقع الالكترونية، وبناء القدرات والاجتماعات ووسائل الإعلام المختلفة .

أما فيما يتعلق بنقل التعليم إلى الأشخاص ذوي الصلة فيكون عن طريق برامج التعلم الإلكتروني التفاعلية وتطبيقات الإنترنت والمجالات الخاصة على الإنترنت، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات، ونشر مواد إعلامية بالإضافة إلى التقرير البيئي السنوي.

تعد الصيرفة الخضراء من الموضوعات المصرفية المهمة التي حظيت باهتمام كبير من المصارف على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة، فقد نضج خلال تلك السنوات توجه نحو الصيرفة الخضراء بعدها من اهم المؤثرات في التنمية المستدامة بطريقة ايجابية من خلال الصيرفة البيئية تستهدف معدل عائد طويل المدى مع تقييم بيئي للمشاريع التي تم تمويلها وهذا المنتجات والخدمات المصرفية مثل صناديق الائتمان المشتركة والاتحادات الائتمانية والتمويل المستدام ان العمل المصرفي المستدام او ما يسمى بالصيرفة الخضراء

أو الصيرفة الابداعية أومثل الترابط الايجابي بين الصيرفة والاستدامة. (هناء، حازم، و بوسواك، 2021، صفحة 408).

خلاصة الفصل:

إن اعتماد الصيرفة الخضراء أصبح ضرورة العصر الحاضر والمستقبلي فهي تمثل محركا جديد النمو ولكنه نمو يتسم بالفعالية والنظافة من الأثار البيئية السلبية وذلك بوقف هدر الموارد الطبيعية وضمان الازدهار والتنمية المستقرة وخلق فرص العمل أو ما يعرف بالوظائف الخضراء إلى جانب انخفاض كميات الطاقة المستهلكة في الانتاج وتقليص النفايات والتلوث وانبعاث غازات الاحتباس الحراري ومواجهة تحديات التغير المناخي.

استنتجنا من خلال دراسة الفصل النتائج التالية:

- الترويج للصيرفة الخضراء يوسع دائرة الوعي بالحفاظ على البيئة ويعزز التوجه نحو توفير الطاقة والوقود والورق والماء، ويحسن من جودة حياة الإنسان.
- يمكن للصيرفة الخضراء بلوغ هدف تحقيق التنمية المستدامة كما يمكن توفير الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات العالمية الحالية والمستقبلية والتحديات البيئية للاستفادة من الفرص البديلة.
- الصيرفة الخضراء تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل: القضاء على الفقر وتحسين الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.
- يهدف القطاع المصرفي من خلال الصيرفة الخضراء إلى تقليل الانبعاثات البيئية وتعزيز الاستدامة.
- يجب تعزيز تبني الصيرفة الخضراء في جميع أنحاء العالم لدعم تحول الاقتصاد العالمي نحو الاستدامة.

الفصل الثاني

دراسة تجارب بعض الدول و مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلالها

الفصل الثاني: دراسة تجارب بعض الدول و مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلالها:

تمهيد:

الصيرفة الخضراء تمثل مفهوماً متزايد الاهتمام به في العالم، حيث يهدف إلى دمج العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات الاستثمار والتمويل. يسعى الناس إلى هذا المفهوم لتحسين أثر أنشطتهم المالية على البيئة والمجتمع، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم، يتعين على الدول والمؤسسات والأفراد العمل معًا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية. تشمل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة تلك المتعلقة بتغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

تواجه الجزائر التحديات نفسها المرتبطة بالتنمية المستدامة. الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، وهو ما يعرضها لمخاطر من تقلبات أسعار الطاقة وضعف التنوع الاقتصادي. لذا، تحتاج الجزائر إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا ومستدامية، مع التركيز على الطاقة المتجددة وتعزيز الزراعة المستدامة وتطوير الصناعات الخضراء ، يمكن للجزائر تعزيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعليم والصحة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. تعتبر هذه الجوانب جزءًا لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن تساهم في خلق مجتمعات أكثر استدامة ومزدهرة في الجزائر وفي العالم بشكل عام.

المبحث الأول: دراسة تجارب بعض الدول في الصيرفة الخضراء.

المطلب الاول: تجربة بعض الدول الآسيوية:

يتكون هذا المطلب من خمسة فروع عبارة عن مجموعة من تجارب الدول الاسيوية منها دول رائدة كالصين و ماليزيا و منها ناشئة في هذا المجال كبانغلادش

- الهند
- بنغلادش
- الصين
- كوريا الجنوبية
- ماليزيا

الفرع الأول : **تجربة الهند مع الصيرفة الخضراء :**

على مدى العقدين الفارطين حقق القطاع الصناعي في الهند نموا هائلا وهو ما ساهم في دفع عجلة نمو هذا البلد غير أن هذا النمو كان محدوداً بفعل التحديات التي تواجهها. خصوصا تلك المتعلقة بالتحكم في التأثير البيني للأنشطة من خلال الحد من التلوث وكذا من الانبعاثات الضارة بالبيئة. وعلى الرغم من كون الحكومة الهندية قامت بسن جملة من التشريعات والقوانين التي تعنى بالجانب البيني للحد من مشكلات التلوث من جهة، وتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة من جهة أخرى – من خلال إتباع التقنيات والممارسات البيئية – إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية، وأبرز دليل على ذلك أن الهند هي ثاني أسرع الدول من حيث إنتاج الغازات الدفينة كما أن ثلاث مدن هندية تصنف من بين أكثر عشر مدن ملوثة في العالم. أماعن الصناعات التي جعلت من هذه المدن مدنا ملوثة فهي بشكل أساسي:

- الصناعات المعدنية
- صناعة الورق ومشتقاته
- المبيدات الحشرية
- الأسمدة
- السكر.

وبناء عليه ينبغي تكييف العمليات المصرفية وكذا عمليات توليد مثل هذه الاستثمارات من طرف المؤسسات المالية لمعالجة هذه الصناعات الملوثة. وهو يعمل على تحسين جودة الحياة والحفاظ على البيئة العامة وكذا مستوى كفاءة استخدام الموارد والطاقة.

والمعالجة الأوضاع الملموسة عملت البنوك الهندية على غرار المؤسسات الأخرى على تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

Responsabilité Sociale des Entreprises

كما اهتمت بحماية البيئة وخاصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي تساعد البنوك على تعزيز مفهوم الخدمات المصرفية الخضراء، بالإضافة إلى سعي البنوك الهندية إلى تخفيض الأعمال الورقية على جميع المستويات من قبل المصرفيين والعملاء زد على ذلك اللجوء إلى توفير أجهزة الصراف الآلي في الموقع وخارج الموقع، كما توسعت بعض البنوك في هذا المجال بواسطة أفكار مبتكرة مثل تركيب أجهزة الصراف الآلي البيو مترية، وأجهزة الصراف الآلي التي تعمل بالطاقة الشمسية وأجهزة الصراف الآلي ذات البطاقة البيضاء وأجهزة الصراف الآليا لبني وتنبيهات الرسائل القصيرة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من أجل توفير الراحة لعملائها، بالإضافة إلى الحد من أي تلوث بيئي. وتساعد هذه المبادرات البنوك على تقليل تكاليف التشغيل والتأخير مما يؤدي إلى زيادة رضا العملاء وبالتالي فإن دمج الاستراتيجيات الاجتماعية والبيئية في الأهداف الإنمائية للمصارف الهندية يساعدها على تحقيق نظام إدارة بيئية فعال(Dipika, 2015) وفي ذات السياق، أدرجت معايير لتصنيف البنوك الهندية من حيث كونها صديقة للبيئة أطلق عليها اسم تصنيف العملة الخضراء" أو"Green Coin Rating" ، حيث في ظل معايير هذا التصنيف يتم الحكم على البنوك على أساس انبعاثات الكربون الناجمة من عملياتها المختلفة، وكذا مقدار إعادة التدوير والتجديد وإعادة استخدام المواد المستعملة في تأثيث مكاتبها وكذا الأنظمة المستخدمة في أجهزة الكمبيوتر، والطابعات والشبكات ويوضح الشكل(1- 2)معايير تصنيف العملة بصفتها خضراء من خلال مجموعة من البنود المذكورة أعلاه.

الشكل رقم(1-2): تصنيف العملة الخضراء.

أسماء البنوك العاملة في الهند	سنة تطبيق الصيرفة الخضراء
Union Bank Of India	1996
Groupe Citi INC, HSBC, ING Vyasa, RBS, Banque Royale du Canada, Syndicate Bank, Statndard Charted	2003
Oui banque, Corporation Bank	2005
Banque d'Amérique, JP Morgan	2006
ICICI, OBC, SBI	2007
Bank Of Baroda, Karnataka Bank, Industrial Bank, Dena Bank	2008
HDFC, Indian Overseas, Indusland Bank, PNB, ABN Amro, Karur Vyasa, Andhra bank	2009
Banque de l'Axe, Kotak Mahndra, South Indian Bank	2010
Banque Canara, IDBI, EXIM	2011
IDFC	2013

الجدول رقم (1-2)تواريخ تطبيق الصيرفة الخضراء من طرف البنوك الهندية.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن الهند شرعت في تنفيذ الممارسات الخضراء منذ تسعينات القرن الماضي، وهو ما يدل على رغبة الحكومة الهندية في تقليل التلوث البيني خاصة في ظل ترتيبها كثاني دولة ملوثة، وبالتالي تم ملاحظة الجهود التي بذلتها الهند في تحفيز مصارفها على الشروع في توفير الخدمات الخضراء وتطويرها لتدعيم التنمية.

أما عن نوع الخدمات المصرفية الخضراء التي توفرها البنوك الناشطة بالهند فهي على النحو التالي:

البنك المركزي الهندي: State Bank of India أطلق البنك المركزي الهندي SBI سياسة الصيرفة الخضراء حيث قام ببناء طواحين الهواء في كل من Maharashtra Nadu ، Tamilو Gujarat، وذلك بهدف توليد الطاقة. ويعد هذا البنك أول بنك في الهند يعمل في مجال الخدمات المصرفية الخضراء أو يعزز مثل هذا النوع من المشاريع.

بنك بنجاب الوطني: Punjab National Bank وقد اتخذ هذا البنك عدة خطوات من أجل التقليل من الانبعاثات الضارة وكذا تقليل استهلاك الطاقة.

بنك بارودا: Bank Of Baroda قام هذا البنك بالعديد من المبادرات فيما يخص الصيرفة الخضراء أبرزها تمويل المشاريع التجارية النظيفة، حيث يمنح هذا البنك BOB الأفضلية في التمويل للمشاريع الخضراء الصديقة للبيئة مثل طواحن الهواء، وتوليد الطاقة عن طريق الشمس والرياح، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من انبعاث الكربون.

بنك كنارا: Canara Bank تبنى هذا البنك عدة ممارسات وتدابير صديقة للبيئة مثلا الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عن طريق الانترنت، وتوفير الخدمات المصرفية عن بعد فضلا عن العمليات البيومترية التي تعمل بالطاقة الشمسية.

بنك: ICICI Ltd بدأ بنك I CICI Ltd مبادرة اسمها نحو الصيرفة الخضراء Go green تتضمن أنشطة مثل المنتجات الخضراء والمشاركة الخضراء وكذا التواصل الأخضر مع العملاء. بنك HDFC المحدود: اتخذ بنك HDFC تدابير مختلفة للحد من آثار انبعاث الكربون في إدارة النفايات واستخدام الورق وكفاءة الطاقة.

بنك كوتاك ماهيندرا Kotak Mahindra Bankمن خلال مبادرة فكر بطريقة خضراء أو Think Greenاتخذ هذا البنك العديد من الممارسات الصديقة للبيئة مثل : تقليل استعمال الأوراق، تشجع عملائه على المشاركة في حملة لزراعة شتلة واحدة عن طريق هذا البنك.

بنك: Indusindشرع هذا البنك في مشروع المكتب الأخضر الذي قام بموجبه بتركيب أجهزة صرف آلية تعمل بالطاقة الشمسية في مدن مختلفة من أجل توفير الطاقة بالإضافة إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون . بنك :YES يمتلك هذا البنك محفظة مشاريع في مجالات الطاقة البديلة والتقنيات النظيفة .

بنك: IDBIويقدم هذا البنك لعملائه عدة خدمات تتعلق بآليات التنمية النظيفة.CDM

بنك اكسيس: Axis Bank قام هذا البنك بمجموعة من النشاطات الخضراء للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية في الهند وذلك من خلال: إطلاق محور حول برنامج التشجير وغرس شتلة واحدة في الأول والثاني من أوت في أكثر من ألف موقع في البلد

في إطار الأنشطة المصرفية الخضراء تحت شعار "الحد وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير" في شهر أوت 2011، قام البنك بمعالجة جميع النفايات الجافة وإعادة تدويرها. حيث ساعد هذا البرنامج على إعادة تدوير حوالي 87206 كلغ

شجع البنك عملائه على استخدام البيانات الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية للحد من استهلاك الورق، حيث قام المصرف سنة 2014 بإرسال تقاريره السنوية لحوالي 61% من المساهمين عبر البريد الإلكتروني بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مكتب شركة " اكسيس هاوس في مومباي بمبادرة من المصرف، حيث صمم وأنشئ كمبنى أخضر، وحصل على التصنيف "البلاتيني" من طرف

مجلس المباني الخضراء الأمريكي المرافقه الصديقة للبيئة وخفض انبعاثات الكربونفي 2012، نظمت منظمة " SPLASH" مسابقة الرسم في جميع فروعها في الهند البالغ عددها 1714 لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7-12 سنة، وذلك لنشر الوعي البيئي حيث كان أهم مواضيعها توفير الماء الذي من شأنه أن ينقذ حياة واحدة وعائلة واحدة

اعتمد بنك أكسيس ممارسات الإقراض المستدام بالإضافة إلى إتباعه منهج عدم تمويل الصناعات الملوثة والعمل على تكوين محطة لمعالجة النفايات السائلة

أطلق بنك اكسيس نظام UPS الذي يعتمد على الطاقة الشمسية لأجهزة الصراف الآلي بموجب النشر المستقل.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المصارف الهندية بحاجة إلى أن تكون أكثر حذراً بخصوص الجوانب البيئية لعملائها ومنتجاتهم، باعتبار أن مستقبل الصادرات وسوق المنتجات سيخضع القواعد بيئية صارمة، وبالتالي سيكون للمنتج الصديق للبيئة سوق أفضل، حيث أن الطلب المتزايد على معدات مكافحة التلوث يتطلب المزيد من المساعدة المالية من طرف المصارف.

يضاف إلى ما سبق أن الحكومة الهندية شرعت في استخدام الأدوات الاقتصادية للتحكم البيئي للبنوك في المشاريع الاستثمارية الكبيرة المستقبلية التي تدعمها المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأسيوي. لذلك يجب على المصارف البدء في تنفيذ إجراءات خاصة على غرار: تقييم المخاطر البيئية، وإدارة التدقيق البيني، وتقييم متطلبات الائتمان ومتابعة القروض قبل الاستثمار في المشاريع المختلفة بالنسبة للصناعات المتوسطة والكبيرة كما يجب على مؤسسة الإقراض أن تمول فقط تلك الوحدات النظيفة بيئيا، ولهذا يتعين على وكالات مكافحة التلوث تكملة جهود المصارف للسيطرة على التلوث.

***الفرع الثاني*: التجربة في بنغلادش:**

1. **دور الصيرفة الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر في بنغلاديش:**

في بنغلاديش كان النمو الاقتصادي هو محور التركيز ذي الأولوية في صنع السياسات على مدى العقود الثلاثة الماضية حققت بنغلاديش متوسط معدل نمو يبلغ حوالي 6% نتيجة للاقتصاد المدمر الموروث بعد استقلالها عن باكستان في سنة 1971، استوفت بنغلاديش بالفعل جميع الشروط اللازمة للخروج من وضع أقل البلدان نموا يبلغ دخل الفرد فيها الآن حوالي 2500 دولار أمريكي، وهو أعلى من كل من الهند وباكستان يستمر التركيز على النمو في دفع استراتيجية التنمية الوطنية، في هذه العملية لعب القطاع الخاص الدور الرئيسي، بقيادة قطاع الملابس الذي يكسب أكثر من 40 مليار دولار أمريكي سنويا (80%) من عائدات التصدير) ويعمل به أكثر من ثلاثة ملايين امرأة وفتاة يعتمد القطاع ممارسات مستدامة، حيث تمتلك بنغلاديش أكبر عدد من المصانع الرائدة في مجال الطاقة والتصميم البيئي، ومصانع الملابس النظيفة والخضراء المعتمدة في العالم. ومع ذلك لا تزال هناك قضايا بنية رئيسية تتعلق بتلوث المياه والهواء، وجميع المسطحات المائية ملوثة للغاية من الأنشطة الصناعية والدواجن لذلك وضعت بنغلاديش العديد من الاستراتيجيات للتخفيف من الآثار السلبية للأنشطة البنية والتحول تحول اقتصاد منخفض الكربون

الاستعداد لأمة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة : تقدر مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أن إجمالي إمكانات الاستثمار الذكي مناخيا في بنغلاديش سيكون بالقرب من 172 مليار دولار أمريكي بين 2018-2030. يعتمد هذا التقدير على أهداف المساهمة المحددة وطنيا في بنغلاديش (NDC) التي تعطي الأولوية لقطاعات الطاقة والنقل والصناعة، تهدف المساهمة المحددة وطنيا (NDC) الطموحة والتقدمية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 5% بحلول سنة2030. أو 15% بشرط حشد التمويل والدعم الدوليين من المصادر الدولية بصرف النظر عن ذلك، فإن التدابير الشرطية في قطاعات مثل المباني والزراعة والنفايات واستخدام الأراضي وقطاعات الغابات مدرجة أيضا في قائمة الأولويات. كما قدرت مؤسسة التمويل الدولية الطلب بمبلغ 26.5 مليار دولار أمريكي بين 2011-2030 لبنغلاديش لتحقيق أهدافها المشروطة.

الطاقة المتجددة من المتوقع أن يتم توجيه معظم الأموال المخصصة من طاقة الفحم إلى مصادر الطاقة الأكثر اخضرارا في سنة 2019، من أصل 19 جيجاواط من قدرة الكهرباء الوطنية، كان 3% فقط من مصادر الطاقة المتجددة. تهدف حكومة بنغلاديش (GoB) إلى زيادة السعة حتى 24 جيجاواط بحصة 10% من مصادر الطاقة المتجددة بحلول نهاية سنة 2021، ويقدرون أيضا أن هذه القدرة ستنمو إلى 40 جيجاواط بحلول سنة 2040. ويتم تمويل الاستثمار في الكهرباء في الغالب من القطاع العام ويستوعب القطاع الخاص حصة صغيرة يمكن أن يكون إصدار سندات خضراء لزيادة الاستثمار في إعادة تشكيل إنتاج الكهرباء المحلي خطوة إلى الأمام.

كفاءة الطاقة في الصناعات ستكون كفاءة الطاقة حاسمة في تحقيق التزامات المساهمات المحددة وطنيا(NDC) . حدد مركز تطوير المؤسسات الأهلية هدفا غير مشروط الخفض الانبعاثات بنسبة 5% في قطاع الطاقة، وخطة العمل التحقيق ذلك هي من خلال الاستثمار في المباني الخضراء بالنسبة للصناعات، تهدف المساهمات المحددة وطنيا إلى تقليل لانبعاثات بنسبة 4% يتمثل الهدف التراكمي من قبل الحكومة البريطانية في تحقيق خفض بنسبة 15% في استهلاك الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2021 و 30% بحلول سنة 2030 حاليا، يمثل قطاع الصناعة أكبر مستخدم للطاقة يمثل ما يقرب من 50% من استهلاك الطاقة الأولية يليه القطاع السكني بنسبة 30%. يمكن أن تقلل كفاءة الطاقة والحفاظ عليها ما يصل إلى 15% من الطاقة التي تتطلبها الصناعات مجال الاستثمار هنا هو إنشاء مباني خضراء وملابس خضراء حتى الآن، يوجد في بنغلاديش بالفعل 150 قطعة ملابس خضراء في الداخل، فضلا عن ذلك، يوجد هنا 9 من أفضل 10 مصانع للملابس الخضراء في العالم. علاوة على ذلك، هناك 500 أخرى أخذة في الارتفاع. إذا أصبح المستثمرون والمصدرون أكثر وعيا بهذه المعالم، فسيكون هناك تدفق استثماري إلى السندات الخضراء. ونتيجة لذلك، سيتم تحقيق هدف كفاءة الطاقة المقترح من قبل مركز تطوير المؤسسات الأهلية.

النقل المستدام في بنغلادش: هدف الحد من الانبعاثات حسب المساهمات المحددة وطنيا في النقل هو حوالي 9% الباصات والشاحنات مسؤولة بشكل أساسي عن معدل الانبعاث العالي لتقليل الانبعاثات من النقل، يجب تنفيذ أنظمة السكك الحديدية الصديقة للبيئة والمركبات التي تعمل بالبطاريات والمزيد من المشاريع مثل نظام النقل الجماعي السريع في دكا يتم تمويل الاستثمار في

قطاع النقل في الغالب من خلال بعض المشاريع العملاقة التي تمولها المنظمات الدولية. ومع ذلك، يمكن للحكومة جمع الأموال لتمويل هذه المشاريع محليا عن طريق إصدار سندات خضراء.(قوفي و طبابيبة، 2024، الصفحات 98-99)

استخدام المواقع التراثية المشهورة في بنغلاديش ومحاولة بناء السياحة البيئية والصناعات غير الملوثة حول هذه المناطق من خلال الاستثمار من خلال السندات المناخية، على سبيل المثال، يخضع كوكس بازار لتغيير كبير وفقا للمطار الجديد. العديد من الفنادق الجديدة والمتنزهات السياحية قيد الإنشاء والتي يمولها القطاع العام في الغالب. ومع ذلك، يمكن أن تحدث هذه المشاريع العملاقة في كثير من الأحيان عن طريق إصدار سندات خضراء، وتمكين المستثمرين المحليين والعالميين من الاستثمار.

2. واقع الصيرفة الخضراء في بنغلاديش

الصيرفة الخضراء هي الشكل الجديد من الخدمات المصرفية الموجهة لحماية الأنشطة البيئية والتنمية المستدامة. فالقطاع المصرفي هو وسيط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال أنشطتها. ثم تطوير هذا المفهوم رسميا في بعض البلدان في سنة2003بهدف حماية البيئة. تم اعتماد بنك بنغلاديش من قبل المؤسسات المالية وخاصة المصرفية، لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشاريع الآن ظهر المفهوم في سياسات العديد من البلدان وله تأثير على كل من الاقتصاد والبيئة، كما أصدر البنك الدولي أيضا قواعد النشر البيئي والاجتماعي S&E للمؤسسات المالية بما في ذلك البنوك التجارية وصناديق الاستثمار وشركات التأجير، تحديد دورها في التأثير البيئي، قدمت هذه المعايير للمؤسسات المالية نظرة عامة حول المخاطر أو الفرص البيئية والاجتماعية، وقد أعطت تلك أيضا نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ESMS للمؤسسة لتوضيح طريقة حماية البيئة.

بنك بنغلاديشBB هو أول بنك مركزي في العالم لديه رؤية واضحة لتعزيز الخدمات المصرفية الخضراء الحماية البيئة منأنماطا لطقس غير العادية، وارتفاع غازات الاحتباس الحراري، وتدهور جودة الهواء الحماية القضايا البيئية، أصدرت BB على وجه التحديد إرشادات مختلفة لأنشطة الخدمات المصرفية الخضراء، توسط البنك المركزي ونصح البنوك المساعدة عملائها بأقصى قدر من العناية في فتح خطابات الاعتماد C / لتركيب محطة معالجة النفايات السائلة ETP في الوحدات الصناعية، وتمويل الطاقة الشمسية والغاز الحيوي و ETP.

الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات CSR وما إلى ذلك، هنا طلب من البنوك التركيز على ربط المسؤولية الاجتماعية للشركات على أعلى مستوى في الشركة بالممارسات المسؤولة بيئيا واجتماعيا من خلال النظر في الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتها، إلى جانب ذلك، قدم البنك المركزي أيضا إرشادات مفصلة حول إدارة المخاطر البيئية ERM في جانفي 2011، ومبادئ توجيهية إرشادية للسياسة المصرفية الخضراء لجميع البنوك التجارية في فيفري 2011 وشكل مشترك لجميع البنوك التجارية للإبلاغ عن الأنشطة المصرفية الخضراء بطريقة منظمة، على أساسها صدر هذا التقرير الإرشادات الصادرة عن بنك بنغلاديشBB

السنة	إرشادات الخدمات المصرفية الخضراء
2011	– تم إصدار إرشادات لتحديد المخاطر البيئية في إقراض البنوك والمؤسسات المالية. – تم إصدار إرشادات لتبني GB للمؤسسات المصرفية. – لتسهيلتقديم عرض موحد لأنشطة بنك المملكة المتحدة ، تم وضع صيغة موحدة لإعداد التقارير.
2012	– اعتبارا من جانفي 2016، تم تحديد الحد الأدنى لهدف التمويل الأخضر المباشر لجميع البنوك والمؤسسات المالية عند 5% من إجمالي مدفوعات / استثمار القرض الممول.
2014	– صدرت تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإنشاء "صندوق مخاطر المناخ" وتخصيص ما لا يقل عن 10% من ميزانية المسؤولية الاجتماعية للشركات للصندوق. يمكن أيضا توفير الأموال عن طريق الإعانات أو أسعار الفائدة المنخفضة .
2015	– تم نصح البنوك والمؤسسات المالية بتطوير وحدة التمويل المستدام SFU ولجنة التمويل المستدام SFC بدل من جميع وحدات المسؤولية الاجتماعية الخضراء والشركات.
2016	– من أجل تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لإدارة مخاطر الائتمان CRM للبنوك والمؤسسات المالية، تم إطلاق نموذج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ESRM ونموذج تصنيف المخاطر القائم على Excel .
2017	– بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، تم تعميم قائمة مفصلة بمنتجات / مبادرات التمويل الأخضر .
2018	– تم استعراض البنوك والمؤسسات المالية لتتبع امتثالها لسياسات البنوك الخضراء واللوائح الأخر ، وضمان دقة وتوحيد المعلومات المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية من خلال التقرير الموجز ربع السنوي الجديد.
2019	– استثمار البنوك والمؤسسات المالية المجدولة في قواعد منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (الاستثمار البديل) لسنة 2015 للقطاعات / المقترحات المستدامة بيئيا مع مقاييس كفاءة الطاقة والموارد، والطاقةالمتجددة، وإدارة النفايات والرعاية، والنقل الصديق للمناخ، وحماية المرأة، وحماية حقوق الطفل، إلخ،يجب اعتباره تمويلا أخضر .
2020	– اعتبارا من سبتمبر 2020 فصاعدا، تم تحديد الحد الأدنى لهدف التمويل الأخضر لجميع البنوك والمؤسسات الرسالة المعممة من الصندوق الاجتماعي للتنمية الماليةبنسبة 5% من إجمالي مدفوعات / استثمار القرض لأجل الممول.

الجدول رقم(2-2): الإرشادات الصادرة عن بنك بنغلاديش BB.

(قوفي و طبايبية، 2024، الصفحات 100-101)

الفرع الثالث **: التجربة الصينية:**

1. انواع الصيرفة الخضراء في الصين:

اتجهت الصين الى توفير الموارد المالية اللازمة للانتقال نحو اقتصاد منخفض الكاربون مثل:

أ – البنوك الخضراء: اتجهت الصين وفي اطار التحول إلى نحو نظام مالي أخضر إلى عقد الاتفاقيات ووضع الاستراتيجيات لتأسيس بنوك خضراء متخصصة في تمويل مشاريع خضراء مراعية للمعايير البيئية وتلبي المعايير الدولية في هذا الإطار، ووقع بنك الريفي التجاري الصيني China Rural Commercial Bank اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية لتبني اطار عمل

لتمويل الاخضر، من جانب أخر تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى المساعدة في إنشاء ٣-٥ بنوك تجارية خضراء مخصصة وتمكينها من تلبية مجموعة من المعايير تشمل ما يأتي:

- 10%من إجمالي القروض المستحقة مخصصة لمشاريع صديقة للمناخ.
- 70%من إجمالي المنتجات المصرفية هي أدوات مالية صديقة للبيئة.
- 80% من موظفي البنك يحصلون على شهادة التمويل الأخضر الدولية.
- البنك يحقق حيادية كربونية بنسبة100%.
- 100% من العقارات المملوكة للبنك حاصلة على شهادة المباني الخضراء.

من جانب آخر، قال المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية في الصين وكوريا ومنغوليا: تظهر تجربتنا أن التمويل الأخضر ضروري في توجيه رأس المال والموارد إلى النمو الاقتصادي منخفض الكربون في الصين سيساعد هذا الإطار البنوك الصينية على توسيع سوق التمويل الأخضر واظهار نموذج للتكرار في الأسواق الناشئة الأخرى.

منذ عام 2012 ، عندما قدمت الصين الائتمانيات الخضراء، أنشأت أكبر سوق ائتمان أخضر في العالم تبلغ قيمته أكثر من 1 تريليون دولار، يشكل الائتمان الأخضر الآن ما يقرب من 10 % من إجمالي محفظة القروض في الصين).

ب- الصناديق الخضراء : رافق النمو الاقتصادي السريع للصين على مدى العقود الأربعة الماضية تدهور بيني واسع النطاق وزيادة في مستويات التلوث، سيتطلب الانتقال نحو نمو أكثر مراعاة للبيئة تعبئة مبالغ كبيرة من التمويل، بينما شهد القطاع المالي الصيني تعمقاً سريعاً في السنوات الأخيرة، غالباً ما تفتقر الشركات المملوكة للقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الوصول إلى الأسهم لتمويل توسعها، هذه القيود أكبر بالنسبة للشركات الخضراء والمبتكرة بمجرد إنشاء الصناديق الخضراء سيقوم صندوق الاستثمار الأخضر والمنخفض الكربون على المستوى الوطني بتطوير وإظهار الفضل المعايير البيئية في الصين، وسيساعد في تحفيز رأس مال خاص إضافي من المستثمرين المؤسسيين المحليين والأجانب ، مما يوفر حقوق ملكية طويلة الأجل تشتد الحاجة إليها المشاريع الخضراء المؤهلة.

ت – الاقراض الاخضر: الصين جادة بشأن الإقراض الأخضر هذا ما أشار إليه المسؤولون الصينيون للمجتمع الدولي في أول منتدى دولي للائتمان الأخضر في مايو، برعاية مشتركة من مؤسسة التمويل الدولية ولجنة تنظيم البنوك الصينية أطلقت الحكومة الصينية سياسة الائتمان الأخضر الرائدة في عام 2007 ، إذ شجعت البنوك على إقراض المزيد من المشاريع الصديقة للمناخ وأقل للمشاريع شديدة التلوث منذ ذلك الحين عملت مؤسسة التمويل الدولية مع السلطات والبنوك الصينية من خلال تبادل الدروس والموارد الفنية لدعم السياسة، تحدد إرشادات الائتمان الأخضر كيف يجب على البنوك معالجة قضايا الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكيفية دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في دائرة الإقراض بأكملها بالية تقييم قوية، أنشأ اثنان من البنوك الصينية الكبرى، وهما بنك التنمية الصيني والبنك الصناعي والتجاري الصيني، محفظة قروض الثمانية خضراء مجمعة بما يقرب

من 200 مليار دولار اعتباراً من عام 2011، في مجالات مثل معالجة النفايات، والطاقة المتجددة ، ومكافحة التلوث.(الوائلي، 2023، الصفحات 68-69-70)

2. مجالات الصيرفة الخضراء في الصين:

- **الاستثمار في الطاقة المتجددة** : يعتبر الاستثمار في الطاقات المتجددة من أبرز المجالات التي برزت فيه الصين كدولة رائدة، ويقصد بالطاقة المتجددة استخراج الطاقة البديلة من مصادر طبيعية غير قابلة للزوال كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمطار وطاقة الحرارة الجوفية وغيرها من البدائل الطاقوية الخضراء لحل أزمة تلوث البيئة والشكل التالي يوضح حجم الاستثمار في الطاقات المتجددة في الصين :

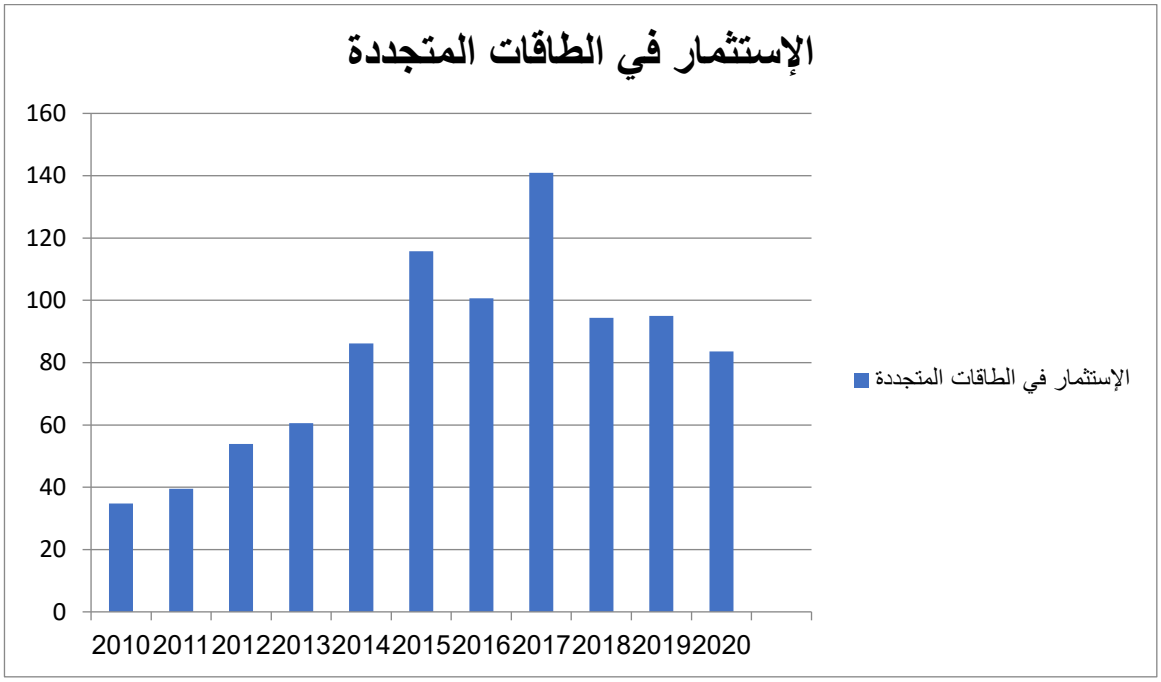

الرسم البياني رقم (1-2):حجم الاستثمار في الطاقات المتجددة للصين الاستثمار في الطاقات المتجددة

رغم انخفاض الاستثمار في الصين بنسبة 12% مقارنة بـ 2019 ، واصلت الصين ريادتها في مجال الطاقة المتجددة بحجم استثمار قدر بـ 27.5% من إجمالي استثمارات الطاقة المتجددة العالمية، وبلغ حجم الاستثمار في الصين 83.6 مليار دولار أمريكي سنة 2020، كان حوالي 65.5% من هذه الاستثمارات في قطاع الرياح البرية والبحرية)، تليها الطاقة الشمسية الكهروضوئية 30% والكتلة الحيوية والنفايات 4.2% والطاقة الكهرومائية الصغيرة 0.5% ، ويعود ذلك إلى الانخفاض الذي عرفته استثمارات الفحم منذ سنة 2015. وإلى الانخفاض الحاد في استثمار الغاز الطبيعي والذي قدر ب 2.4 % فقط من إجمالي استثمار سنة 2020 مقابل 23.7% في2019.(مرسلي دنيا، 2023/2022، الصفحات 154-155)

- **القروض الخضراء** : يقوم البنك المركزي الصيني بوضع وصياغة أسعار الفائدة على القروض الخضراء ، كغيرها من أنواع القروض الأخرى، وأعطى الترخيص لكل البنوك والمؤسسات المالية وغير المصرفية بإمكانية تقديمها في ظل شروط ومواصفات

محددة، وقام بوضع خصوم لأسعار الفائدة كإجراء فعال لتحفيز حجم الاستثمارات الخاصة الممولة بهذه القروض والشكل التالي يوضح تطور حجم القروض الخضراء في الصين خلال الفترة 2013-2019:

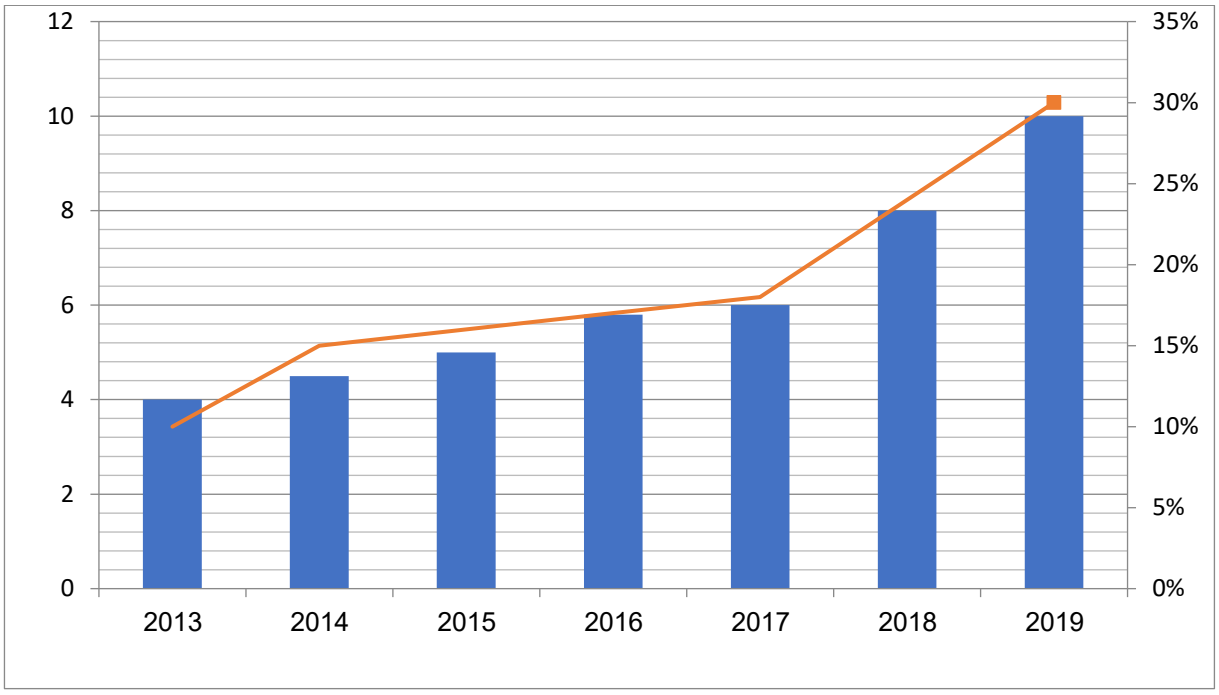

الرسم البياني رقم (2-2): تطور نمو حجم القروض الخضراء في الصين.

عرفت القروض الخضراء ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2013 ، رغم الانخفاض الملحوظ سنتي 2015و 2016، إلا أنه عاود الارتفاع نتيجة السياسات التي وضعها البنك المركز الصيني، لدعم وتنمية القروض والتمويل الموجه لحماية البيئة، وقد شكل حجم القروض الخضراء سنة 2019 ، ما نسبته 10% من إجمالي القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد. وقد وجهت هذه القروض لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والنقل مشاريع الطاقة النظيفة للكهرباء والغاز وإمداد المياه.

- **الاستثمارات الخضراء** : يتم حساب اجمالي الاستثمارات الخضراء بناء على جملة من المتغيرات منها : . الاستثمار في معالجة التلوث الصناعي: يعتبر التلوث الصناعي من أهم أسباب تزايد التلوث وتغير المناخ على المستوى العالمي، باعتبار أن الصناعة هي المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، وسعت الصين إلى تبني استراتيجيات متعددة لمكافحة التلوث الصناعي من خلال الاستثمار في معالجة مسببات التلوث الصناعي والمتمثلة في الاستثمار في معالجة النفايات الصلبة، الاستثمار في معالجة نفايات الغاز الاستثمار في معالجة مياه الصرف الصحي، وغيرها من الملوثات الأخرى، والشكل التالي يوضح حجم الاستثمار في معالجة التلوث الصناعي:(دنيا، 2023/2022، الصفحات 156-157)

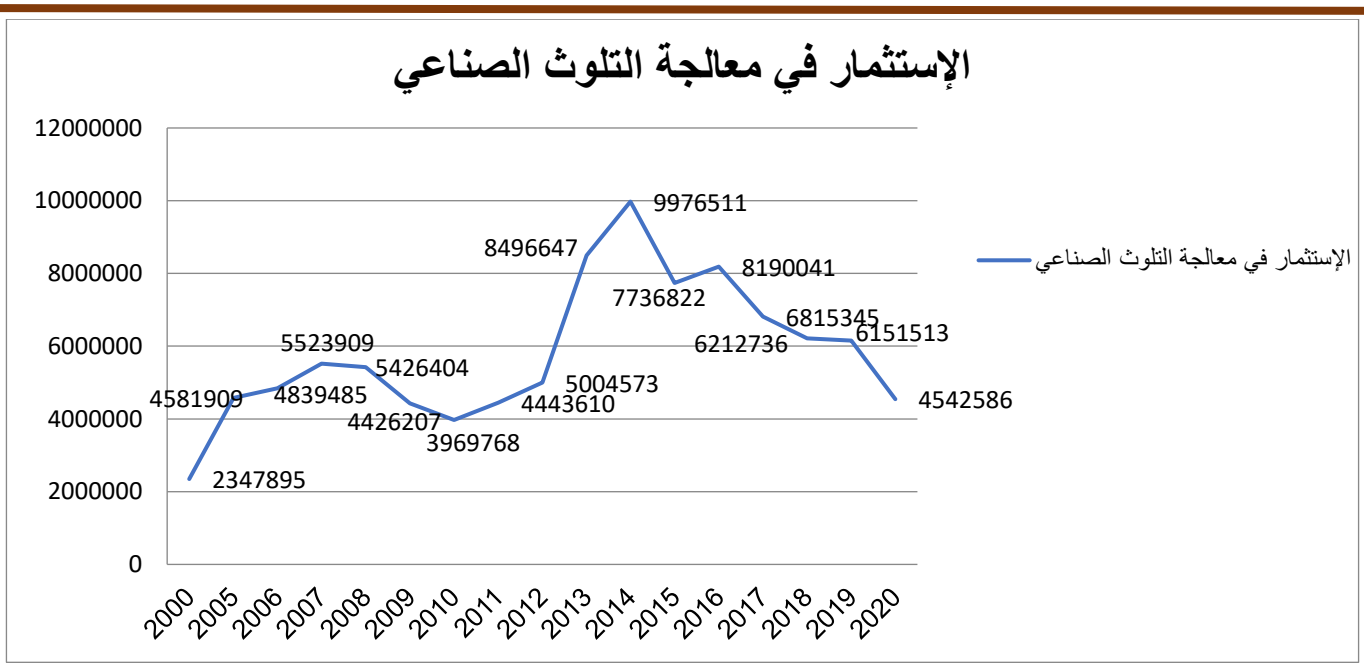

الرسم البياني رقم(3-2): الإستثمار في معالجة التلوث الصناعي.

عرف الاستثمار الأخضر في مجال معالجة التلوث الصناعي تطورا كبيرا منذ سنة 2000 حيث بلغ أعلى مقدار للاستثمار فيه سنة 2014 قيمة 9976511 يوان لقيام الصين ببناء أربع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وما يرتبط بها من محطات ضخ ،وذلك في مدينة ليونشو التي تعتبر أكبر مركز صناعي في غرب الصين والذي سبب تدهورا للأحوال البيئية لتعرف بهذا انخفاضا ملحوظا لتصل سنة 2019 إلى 6151513 يوان و 4542586 يوان سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19 التي عرفتها الصين وبدأت منها وانتقلت إلى العالم ككل ويشمل الاستثمار الاخضر في معالجة التلوث الصناعي المجالات التالية :

- **الاستثمار في البنية التحتية البيئية الحضرية:** نتيجة النمو السكاني الكبير وبغية تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحق الأجيال القادمة، زاد التركيز على الاستثمار في البنية التحتية البيئية الحضرية، المتمثلة في الأنظمة الهندسية والمرافق الداخلية التي تشكل الأساس في المدن ن كأعمال الصرف الصحي، والنقل والتدفئة المركزية، وأنظمة الإمداد بالطاقة، وعرفت أيضا باسم البنية التحتية المستدامة. وهي تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستدامة البيئية في الصين، حيث عرفت عملية الاستثمار في البنية التحتية البيئية الحضرية تطورا مستمرا، وقد عملت السلطات الصينية على تشجيع الاستثمار في المجالات التي تخدم البنية التحتية وتحافظ عليها من التغيرات البيئية.
- **الاستثمار في الغابات:** مع التغير المستمر للمناخ سارعت المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي لوضع استراتيجيات لتعزيز الاستثمار في الغابات والأشجار، واعتبر أن للغابات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي وتوليد الطاقة، ومدى قدرة الغابات على إبطاء تغير المناخ من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وكانت الصين من الدول التي حاولت استغلال الثروة الغابية وزادت من وتيرة الاستثمار فيها، مما ساعد على تحسين أوضاع البيئة والتنوع الحيوي وتم توفير مناصب شغل هائلة.(دنيا، 2023/2022، الصفحات 158-159)

الفرع الرابع : تجربة كوريا الجنوبية:

تعد كوريا الجنوبية من أكثر البلدان تحقيقاً للنمو الاقتصادي خلال القرن العشرين وهو ما سمح لها يبني العديد من الاستراتيجيات الخضراء في أوقات لاحقة وقامت الاستراتيجية الكورية على البرامج التالية:

- خصصت كوريا في عام 2009 80.% من خطة التحفيز المالي لتنفيذ العديد من المشاريع الخضراء خصوصاً ما يتعلق بالبني التحتية
- ضمنت كوريا الجنوبية الاستراتيجيات الخضراء ضمن خططها الخمسية حيث تهدف الى ان تصبح من ضمن القوى
- البارزة والعالمية الخضراء.
- زيادة الاعتماد على مشاريع الطاقة المتجددة بهدف أن تغطي كوريا 11% من احتياجات البلد من الطاقة بحلول عام 2030، كما ان كوريا الزمت المؤسسات الحكومية باستخدام هذه المصادر.
- بناء برنامج وطني للإعادة تدوير النفايات حيث أصبحت كوريا البلد الأول عالميا في هذا المجال وبما نسبته 49% .
- وضعت كوريا الجنوبية برامج تتضمن خططاً فاعلة لنشر الوعي البيتي وتصفية المياه والتقليل من آثار تلوث الهواء من خلال برامج الهواء النقي.

يلاحظ مما تقدم مدى التقدم الذي حققته التجربة الكورية كونها استغلت معدلات النمو الاقتصادي وما حققته من موارد مالية كبيرة في بناء استراتيجيتها الخضراء حيث أضفت الشمولية على تجربتها بدءً بالمؤسسات الحكومية ووصولاً التوعية المواطن حول اهميتها وما يمكن أن تحققه من آثار الجانبية وما تخلقه من آثار سلبية عند اهمالها وعلى المواطنين أنفسهم . ولسنا هنا بمعرض الحديث عن التجربة الكورية بشكل مفصل ، بقدر ما تهدف إلى الإشارة إلى أهميتها كونها تجربة غنية

بالبرامج الممكن الاستفادة منها. (موسى، جاسم عبد الكرعاوي، و راهي ، 2021، الصفحات 53-55)(

تجربة كوريا الجنوبية في مجال التمويل الأخضر تعكس التحول البيئي والاقتصادي الذي تسعى البلاد إلى تحقيقه:

مؤتمر الشراكة من أجل النمو الأخضر وتحقيق أهداف 2030 العالمية:

- نظمت كوريا الجنوبية مؤتمرًا حول النمو الأخضر والتحول البيئي، حضره مسؤولون كبار من 38 دولة، بما في ذلك رؤساء حكومات وممثلون للولايات المتحدة والصين واقتصادات كبرى أخرى
- اتفق المشاركون على أن الجهود المبذولة لإعادة بناء الاقتصادات بعد جائحة كوفيد-19 يجب أن تسترشد بالمبادئ الخضراء وأن تسعى للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري عالميًا.
- أكدوا على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة تغير المناخ ودعم النمو المستدام

التمويل الأخضر والفرص الاقتصادية:

- تطوير هيكليات التمويل الأخضر يمكن أن يضيف نموًا اقتصاديًا بقيمة تصل إلى تريليوني دولار للمنطقة.

- يُعزز التمويل الأخضر الانتقال إلى الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويشجع على التخلص من محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم.
- يُعتبر التعافي الأخضر أيضًا نقطة تحول في تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة

تجربة كوريا الجنوبية تعكس التزامها بالتحول البيئي والاقتصادي، وهي تسعى لتحقيق توازن بين التقدم التكنولوجي والاستدامة البيئية.

الفرع الخامس **: ماليزيا:**

بنيت التجربة الماليزية على مجموعة من السياسات اشتملت على تسع برامج هي كالاتي:

1. في أبريل 2009 ، أعلنت الحكومة الماليزية عن دمج حافظة التكنولوجيا الخضراء في وزارة الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والمياه المنشأة حديثا ولتحل محل وزارة الطاقة والمياه والاتصالات.
2. تم التأكيد على الدور المركزي للتكنولوجيا الخضراء من خلال إصدار سياسة وطنية للتكنولوجيا الخضراء، والإشراف على التحضير في أربعة قطاعات – الطاقة والمباني والمياه وإدارة النقابات والنقل.
3. في أكتوبر 2009 ، تمت إعادة هيكلة مركز الطاقة الماليزي وتغيير علامته التجارية إلى مؤسسة التكنولوجيا الخضراء الماليزية ، لتنفيذ أجندة الوزارة للتكنولوجيا الخضراء.
4. القيادة مبادرات التكنولوجيا الخضراء في ماليزيا ، أنشأ رئيس الوزراء وترأس مجلس التكنولوجيا الخضراء مع أعضاء رفيعي المستوى من الحكومة والقطاع العام ثم تم دمج المجلس مع العلم تغير المناخ.
5. تأسيس التحاد المباني الخضراء في ماليزية (MGBC) في عام 2009 لدعم هدف الحكومة المتمثل في تعزيز البيئات المبنية بشكل مستدام. كما تم إطلاق مؤشر المباني الخضراء لتمكين التصنيف الأخضر وإصدار الشهادات المباني الماليزية
6. في عام 2010 ، تم إطلاق حافز القرض الميسر ، وهو مخطط تمويل التكنولوجيا الخضراء، الخلق بيئة سياسية من شأنها جذب للمبتكرين ومستخدمي التكنولوجيا الخضراء ويشمل قرضا ميترا بقيمة 470 مليون دولار للشركات ومطوري التكنولوجيا ومستخدمي التكنولوجيا) حيث ستدعم الحكومة 2 في المائة من سعر الفائدة وتضمن 60 في المائة من مبلغ القرض
7. سيحدد إطار عمل للمدن الخضراء إرشادات شاملة للبلدات الجديدة والقائمة في الدولة لتصبح خضراء من خلال دمج التقنيات الصديقة للبيئة. تم اختيار بوتراجايا وسيبرجايا القيادة المشروع وأن تصبح نماذج للبلدات الخضراء في البلاد.
8. كتيبات وإجراءات ومعايير المشتريات الخضراء قيد التطور حاليا من قبل وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والمياه ومنظمة البحوث وتطوير المعايير في ماليزيا ،SIRIM(موسى، جاسم عبد الكرعاوي، و راهي ، 2021)
9. ينص قانون الطاقة المتجددة لعام 2011 والقانون رقم (725) على إنشاء وتنفيذ نظام التعريفة تغذية خاص لتحفيز توليد الطاقة المتجددة في ماليزيا سيتم إدارة القانون من قبل هيئة تنمية الطاقة المستدامة (SEDA) المنشأة حديثا.

الأهداف الكمية المحددة هي: 6 في المائة أو(985ميغاواط) من مزيج الطاقة الوطني يأتي من مصادر الطاقة المتجددة

بحلول عام 2015، و 11 في المائة (2) جيجاوات من توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 تلاحظ مما سبق عمل التجربة الماليزية حيث أنها ابتدأت بتحضير صناعة معينة ومن ثم التحدث إجراءات جدية التحضر الاقتصاد من خلال توظيف مفاصل الدولة الخدمة هذا الغرض الحيوي والمهم بحيث تصبح الأهداف الخضراء هي السائدة في جميع الانشطة بما يقلل من التكاليف المستقبلية وبما يخدم العرض التكنولوجي من حيث زيادة الانشطة في مجالات البحث والتطوير وحلق الوظائف الخضراء بحدود 500000 الف فرصة عمل عام 2020 بعد ان كانت95000ألف فرصة عام 2009 ورفع نسبة مساهمة الأعمال الخضراء ضمن الناتج المحلي الاجمالي .

المطلب الثاني:تجارب الدول العربية:

حققت الدول العربية عموما نموا اقتصاديا هاما في السنوات الأخيرة، بالرغم من تفاوته بين دولة عربية وأخرى. ويثير النمو الصناعي والاقتصادي المرتفع واستنفاد الموارد والتلوث وإدارة النفايات المزيد من دواعي القلق لدى الحكومات في المنطقة، لذا يتعين على واضعي السياسات النهوض بقدر أوفر من الكفاءة في استهلاك الموارد الحماية البيئة من التلوث والنفايات. ولن يؤدي ذلك إلى تخضير الصناعات القائمة في المنطقة فحسب وانما سيؤدي أيضا إلى استحداث فرص عمل أمام أصحاب المشاريع للاستثمار في المشاريع الخضراء توفر سلعا وخدمات تراعي البيئة.

بلغ إجمالي إصدارات الديون الخضراء المرتبطة بالاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 18.64 مليار دولار عام 2021 مقارنة ب 4.5 مليار دولار في عام 2020. وذلك وفقا لبيانات جداول بلومبرغ الأسواق رأس المال، وبعد أن حققت الإصدارات نتائج قوية في النصف الأول من عام 2021 (6.9) مليار دولار) ارتفع إجمالي الإصدارات بنسبة قاربت 70% في النصف الثاني من العام (11.74) مليار دولار)، لتسجل بذلك رقما قياسيا. في حين ارتفع إجمالي الإصدارات العالمية من السندات والقروض الخضراء والمرتبطة بالاستدامة ليبلغ 1.62 تريليون دولار في عام 2021، مقارنة ب 765 مليار دولار في 2020. ويرجع ذلك إلى دخول المزيد من المشاركين إلى السوق والتزامهم التمويل المستدام، بمن فيهم بنك الرياض وبنك الكويت الوطني وبنك قطر الوطني، لينضموا بذلك إلى كل من بنك أبو ظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني والبنك الوطني السعودي.

كما شهد عام 2021 عددا من المعاملات السيادية البارزة، بما في ذلك أول قرض أخضر من مصر بقيمة 3 مليارات دولار، والذي جاء عقب إصدار الدولة سندات خضراء في أكتوبر 2020 كما وقعت شركة مصدر أبو ظبي لطاقة المستقبل على قرض أخضر متجدد بقيمة 100 مليون دولار في ديسمبر 2021، بعد توقيعها على أول قرض أخضر في سبتمبر 2018، كما أعلنت شركة الاتحاد للطيران في أكتوبر 2021 عن جمع 1.2 مليار دولار في قرض مرتبط بالاستدامة يمثل الأول من نوعه في قطاع الطيران العالمي. تم تقسيم هذا المطلب الى سبعة فروع و تمثل مختلف التجارب العربية في هذا المجال فمنها رائدة و منها نامية:

- **التجربة القطرية.**
- **التجربة البحرينية.**
- **تجربة الامارات العربية المتحدة.**
- **التجربة التونسية.**
- **التجربة السعودية.**
- **التجربة المصرية.**
- **التجربة المغربية.**

***الفرع الأول :*التجربة القطرية:** يعد بنك الدوحة البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط في مجال مناصرة القضايا البيئية حيث يتمتع البنك بروى القيادة كمؤسسة تقدم الصيرفة الخضراء والزيادة في زيادة الوعي للمحافظة على البيئة، وتشجيع الأفراد في المشاركة بفاعلية حملات البيئة بالإضافة إلى تشجيع الأطفال في المدارس ليصبحوا مناصرين للقضايا البيئية منذ الصغر.

أطلق بنك الدوحة موقعا إلكترونيا للصيرفة الخضراء على شبكة الانترنت، ويعرض الموقع مبادرات البنك الدعم القضايا البيئية، كما يبرز مختلف الأنشطة البيئية والمبادرات التي يقوم بها البنك والمنتجات والخدمات الخضراء التي يقدمها، وذلك من خلال:

- إعادة مبلغ نقدي قيمته 11 ريال قطري لكافة العملاء الحاليين الذين يقومون بتحويل حساباتهم إلى حسابات خضراء.
- إعادة مبلغ نقدي قيمته 01 ريال قطري كل شهر ولمدة عام كامل لكافة حملة الحسابات الخضراء الجدد.(الأخضر بن عمر، 2022، الصفحات 398-399)

تقليل استخدام الأوراق أثناء القيام بالأعمال المصرفية وذلك من خلال إعطاء ميزة الحصول مجانا على الخدمات المصرفية عبر الانترنت والخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة على الهاتف الجوال، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، وخدمات الصراف الآلي، وخدمات مجانية لدفع الفواتير الكترونيا. خدمات التحويل الإلكتروني لتحويل الأموال إلى البلد الأم للعميل وهي خدمة يتفرد بها بنك الدوحة.

***الفرع الثاني :*التجربة البحرينية:** بعد مصرف البحرين المركزي من رواد المصارف المركزية التي قامت بإصدار صكوك السلام والتأجير الإسلامية كأدوات للدين، وبالتالي فان السعي لربطها بأصول مرتبطة بمشاريع الطاقة المتجددة والبيئة سوف يعزز من سوق الصكوك الخضراء والصيرفة الخضراء في البحرين. كما أنه ونظرا للمشاريع الكبيرة التي تعتزم الدولة تنفيذها في مجال الطاقة المتجددة ستكون هناك فرص كبيرة أمام القطاع الخاص والبنوك التطوير منتجات الصيرفة الخضراء والصكوك الخضراء لتمويل هذه المشاريع.

وبتشجيع من مصرف البحرين المركزي وقعت جمعية مصارف البحرين في العام 2018 مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال إدماج أهداف التنمية المستدامة في أعمال المصارف والمؤسسات المالية في البحرين، والسعي مع مصرف البحرين المركزي إلى تطوير تشريعات تخدم هذا التوجه.

الفرع الثالث **:تجربة الامارات العربية المتحدة:** أصدر المصرف المركزي في يناير 2020 مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن التمويل الأخضر المستدام، وهي بمثابة خارطة طريق للمؤسسات المالية، تتضمن استراتيجيات الممارسات المستدامة، من خلال دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة القطاع المالي، والمساهمة في الانتقال التدريجي نحو خطط التنمية الخضراء الوطنية والدولية.

الفرع الرابع **:التجربة التونسية:** تعد تونس من الدول المتأثرة بتغيرات المناخ والمخاطر البيئية، وقلة الموارد الطبيعية، كشح المياه والجفاف والتصحر وتأكل السواحل حيث قامت بوضع الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر في عام 2016 تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة تتضمن نموذج تنموي جديد قائم على اقتصاد أخضر شامل، ودمج نتائج هذه الإستراتيجية في إطار خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (2016-2020).

الفرع الخامس **:التجربة السعودية:** شكل البنك المركزي السعودي فريقا داخليا للوقوف على أبرز التغييرات في المعايير والممارسات الدولية لفهم وتحليل كيفية إدارة الشركات المالية للمخاطر المتعلقة بالمناخ، كما استثمرت المملكة في العديد من المشاريع البيئية المتمثلة في المباني الخضراء وحماية الحياة البحرية، إضافة إلى زيادة حجم وعدد المحميات الطبيعية. كما أطلقت المملكة مبادرة " السعودية الخضراء في مارس 2021 بهدف رفع الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية. (عمر، 2022، صفحة 400)

الفرع السادس **:التجربة المصرية:** وضع المصرف المركزي المصري تصورا متماشيا مع استراتيجية 2030 للتنمية المستدامة لمصر، وهو بمثابة خارطة طريق نحو التمويل الأخضر (المستدام) إضافة إلى انضمام الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية لعضوية شبكة المصارف المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر، بما يعزز من تواجد الاقتصاد المصري على خارطة الاقتصاد الأخضر، ويزيد من جاذبيته للاستثمارات الخضراء، وعلى هذا الأساس قامت البنوك المصرية بما يلي:

- تمويل المشروعات الداعمة للمناخ والمشروعات الخضراء، خاصة خلال السنوات الأخيرة. وتقديم مزايا إضافية للمشروعات صديقة البيئة، أبرزها تقديم دراسات جدوى متكاملة للمشروع، وتقديم الدعم والتدريب الفني،بالإضافة إلى وضع خطط تسويقية متميزة، و اتمام كل التراخيص اللازمة للمشروع.

- وقع البنك الأهلي عقودا تمويلية جديدة مع العديد من الشركات التي بدورها تسعى لتحسين البيئة، وذلك بالتعاون مع وزارتي البيئة والبترول بقيمة 60 مليون يورو، مع اعتماد خطة لاستخدام الطاقة الشمسية في كلا لمعاملات بشكل كامل خلال السنوات المقبلة.
- وقع بنك مصر وأونيرا لأنظمة الطاقة اتفاق تعاون لتمويل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة في 2014 لتمويل شراء أنظمة الطاقة الشمسية، ليصبح أول بنك في مصر يقدم للعملاء خدمات تمويل الطاقة المتجددة.
- ساهم البنك العربي الأفريقي الدولي في تمويل مشروعات متخصصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بمصر والشرق الأوسط في مدينة أسوان، والذي يعتبر من أكبر مجمعات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم بقدرة مستهدفة تصل إلى 1.8 جيجاوات، والذي سيساعد في زيادة حصة إنتاج وتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بمصر .(بن عمر، 2022، صفحة 401)

***الفرع السابع*: التجربة المغربية في بعض مشاريع الصيرفة الخضراء:**

1. مشاريع المغرب في مجال الطاقة المتجددة:

- المركب الكهرومائي لتانفينت البرج (40) ميجاوات) والذي تم تشغيله عام 2010.
- الحقل الريحي بطنجة (140) ميجاوات) والذي تم تشغيلها في منتصف عام 2010.
- محطة عنفات الغاز بالمحمدية (1003) ميجاوات) و الذي تم تشغيلها كليا عام 2009.
- مجموعة الديزل بطنطان (116 ميجاوات) سنة 2009.
- المحطة الشمسية الحرارية الشمسية لعين بني مطير (72 ميجاوات) والتي تم استخدامها كليا عام 2010.
- محطة علقات الغاز بالقنيطرة (300) ميجاوات) سنة 2011 .
- محطة تحويل الطاقة عن طريق الضخ عبد المؤمن (300 ميجاوات) والذي يرتقب أن يبدأ نهاية 2012 سنة.
- مشروع الحقل الريحي بطرفاية (8300 ميجاوات والذي يرتقب أن يبدأ نهاية سنة 2012 ..
- إنجاز محطة شمسية بقدرة (500 ميجاوات) بورززات عام 2015.
- توسيع محطة الجرف الأصفر بإضافة وحدتين لإنتاج الكهرباء بقدرة 700 ميجاوات والتي سيتم استخدامها كليا في 2013.

وفي هذا الإطار وبالتعاون مع بعض الجهات الأجنبية مثل الهيئة الألمانية للتعاون الفني المشترك GTZوبنك التعمير الألماني KFW، وبنك الاستثمار الأوروبي EIB أنشئت الحكومة المغربية أربع مزارع رياح وهي:

- مزرعة رياحية بقدرة (3.5 ميجاوات) بمنطقة عبد الخالق.
- مزرعة بمواقع الافارج بقدرة (10) ميجاوات).
- مزرعة في منطقة الكوديا البيضاء بسعة (50 ميجاوات).

- مزرعة بمنطقة الصويرا بسعة 60 ميجاوات.
- وزارة الاقتصاد و المالية والفدرالية الوطنية للصناعة الفندقية.(منى و عطوي، 2021/2020، الصفحات 51-52)

2. **أهم المشاريع في مجال النقل المستدام:**

التدابير المعتمدة للتشجيع النقل النظيف تقسم إلى ثلاث مستويات:

- الوقود: استعمال الغازولppm50 والبنزين دون رصاص.
- أنماط النقل: تجديد حظيرة السيارات تطوير النقل السككي، تطوير النقل الحضري tramway
- تدبير النقل: برامج للتكوين في مجال القيادة البيئية، تطبيق مخططات للنقل الحضري، مشاريع مخططات التنقيل الشركات والإدارات والمؤسسات المدرسية.

3. **مجال إدارة النفايات:** فتقدر الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ب 52 مليون طن من الغازات سنة 2012 أي 1.6 طن لكل شخص، أما في مجال إدارة النفايات فتقدر النفايات الصلبة ب 6.85 مليون طن سنة 2012 ويتم رسكلة 8% ويستخدم 1% كسماد .(منى و عطوي، 2021/2020، صفحة 56)

4. **الزراعة المستدامة:** اعتمدت المغرب مجموعة من الإجراءات من أجل تشجيع الفلاحة المستدامة تمثلت في :

- الاقتصاد في الماء التنقيط محاربة التبذير والتسرب في قنوات الري.
- تعبئة الموارد المائية غير المعينة مجمع مياه المطر.
- تشجيع استعمال أصناف زراعية أقل استهلاكا للموارد المالية.
- استعمال مستدام التربة..

5. **البناء المستدام:** مجموعة من الإجراءات التي اعتمدتها المغرب من أجل تشجيع الإسكان المستدامة :

- وضع دليل للممارسات الجيدة للنجاعة الطاقية والطاقة المتجددة في التهيئة الحضرية والإسكان2010 .
- تشجيع النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة في البنايات.
- بلورة معايير تقنية تتعلق بالأداء الحراري في مواد البناء وكذا حول مفهوم الاستدامة في البنايات.(منى و عطوي، 2021/2020، الصفحات 59-60)

المبحث الثاني: مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الصيرفة الخضراء:

المطلب الأول: مساعي الجزائر في الصيرفة الخضراء: خطوات نحو اقتصاد مستدام:

تُبذل الجزائر جهودًا كبيرة لتطوير قطاع الصيرفة الخضراء في البلاد، وذلك من خلال مبادرات متنوعة تهدف إلى دعم التمويل الأخضر وتعزيز الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة. وفيما يلي بعض من أهم مساعي الجزائر في هذا المجال:

1. **الاستراتيجيات الوطنية:**

- الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة: تهدف الاستراتيجية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في الجزائر إلى 40٪ بحلول عام 2030.

- الاستراتيجية الوطنية لكفاءة استخدام الطاقة: تهدف الاستراتيجية إلى خفض استهلاك الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية.
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الخضراء: تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد ممارسات صديقة للبيئة في جميع مجالات الحياة/https://www.me.gov.dz .

2. **المبادرات التمويلية:**

- برنامج دعم المشاريع الصديقة للبيئة: يوفر البرنامج قروضًا تمويلية للمشاريع التي تُساهم في حماية البيئة.
- إصدار الصكوك الخضراء: تُصدر بعض البنوك الجزائرية صكوكًا خضراء لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة/https://www.bank-of-algeria.dz .
- إنشاء صندوق التمويل الأخضر: تم إنشاء صندوق التمويل الأخضر في عام 2023 بهدف دعم المشاريع الصديقة للبيئة من خلال تقديم المنح والقروض الميسرة/https://www.me.gov.dz .

3. **التعاون الدولي:**

- اتفاقية باريس لتغير المناخ: صادقت الجزائر على اتفاقية باريس في عام 2016، وتلتزم بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقدار 32٪ بحلول عام 2030/https://unfccc.int .
- مبادرة تمويل المناخ الأخضر: تُشارك الجزائر في مبادرة تمويل المناخ الأخضر، وهي مبادرة دولية تهدف إلى توفير 100 مليار دولار أمريكي سنويًا للمساعدة في تمويل مكافحة تغير.

4. **الوعي والتعليم:**

- حملات التوعية بالصيرفة الخضراء: تنظم الحكومة الجزائرية حملات توعية لتعريف المواطنين بمفهوم الصيرفة الخضراء وفوائدها.
- برامج التعليم في التمويل الأخضر: يتم تقديم برامج تعليمية في الجامعات والمعاهد التعليمية لتدريب الطلاب والشباب على مهارات التمويل الأخضر

5. **التشريعات والقوانين:**

- قانون التمويل الأخضر: تم إصدار قانون التمويل الأخضر في عام 2022 لتنظيم عمليات التمويل الأخضر في الجزائر.
- لوائح تنفيذية للقانون: تم إصدار لوائح تنفيذية لقانون التمويل الأخضر لتحديد تفاصيل عمليات التمويل الأخضر وإجراءات التطبيق.

6. **البنية التحتية:**

- تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة: يتم تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة من خلال بناء محطات طاقة شمسية وطاقة ريحية وغيرها.
- تطوير البنية التحتية للكفاءة الطاقة: يتم تطوير البنية التحتية للكفاءة الطاقة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعات وغيرها.

7. **المؤسسات والجهات الفاعلة:**

- المجلس الوطني للمالية الخضراء: تم إنشاء المجلس الوطني للمالية الخضراء في عام 2015 لتعزيز التمويل الأخضر في الجزائر.

- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: يقدم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قروضًا تمويلية للمشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر.
- البنك الإفريقي للتنمية: يقدم البنك الإفريقي للتنمية الدعم الفني والمالي للجزائر في مجال الصيرفة الخضراء https://www.me.gov.dz/.

المطلب الثاني :مصادر التمويل الأخضر المستدامة بالجزائر:

يمثل الاقتصاد الأخضر ذلك النشاط الذي يتوافق مع البيئة، فأصبح بذلك مطلبا أساسيا وحتميا وهذا من أجل الحد من التدهور البيئي أو التخفيف من حدته وفي هذا الإطار فإن الجزائر تعتبر من الدول التي أولت اهتماما خاصا للاقتصاد الأخضر وبذلت العديد من الجهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال اعتمادها على مصادر متنوعة لتمويل الاقتصاد الأخضر وسن القوانين وإنشاء الهيئات المساعدة على ذلك وإنجاز المشاريع الصديقة للبيئة.

مصادر التمويل الاخضر بالجزائر: لقد عملت الجزائر على توفير مصادر مختلفة تعمل على تشجيع تمويل الأخضر وحماية البيئة وتتمثل هذه المصادر في :

أولا الرسوم والضرائب: وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الماء والهواء، وفيما يلي أهم هذه الرسوم

أ. **الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة وتتمثل في:**

- رسم إخلاء النفايات العائلية وتتراوح بين 40 دج و 1000 دج سنويا للعائلة.
- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 24000 دج / طن.
- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 10500 دج / طن.
- الرسم على الأكياس البلاستيكية تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 ويقدر مبلغ الرسم بـ 10.5 دج /كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث.

ب.**الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة:** ويقدر مبلغ الرسم بـ 9000 دج للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و 20000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي و 120000 دج للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة الإقليم.

ت. الرسم الخاص بالانبعاثات الصناعية السائلة: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي للتلوث الجوي وتخصيص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم الصالح البلديات.

ث. إتاوة المحافظة على جودة المياه: أدرجت ضمن قانون المالية لسنة 1993 وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية.

ثانيا– الصناديق والمؤسسات: اهتمت الدولة الجزائرية في إطار تمويل الاقتصاد الأخضر والمشاريع البيئية بإنشاء الصناديق والمؤسسات التالية:

أ . **صندوق البيئة ومكافحة التلوث** تم إنشاؤه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار وتحسين أدائها البيئي والاقتصادي، ويتم تمويله من المصادر الآتية:

- الرسم على النفايات الملوثة والخطيرة بنسبة 75.%
- الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75.%
- الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة بنسبة 75.%
- الرسم على البنزين العادي والممتاز والرصاص بنسبة 50.%

ب الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم: تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية لسنة 1995، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة، وتتعلق العلاوات بـ:

- الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة.
- المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيا النظيفة.

ت. صندوق التجهيز وتهيئة الاقليم: يمثل الصندوق آداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الاقليم والبيئة.

ث. الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003، من أجل تمويل الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية، والمساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة حدوث التلوث البحري.

ج. صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهبية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وقد خصص له مبلغ مالي قدر بـ 500 مليون دج وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتمويلها تلك المتعلقة بمكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي تطوير إنتاج الحيوانات في المناطق السهبية تقويم إنتاج الدواجن؛ حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

المطلب الثالث: تحديات توجه الجزائر نحو الصيرفة الخضراء:

تواجه الصيرفة الخضراء العديد من التحديات التي يمكن وضعها كما يأتي :

1. **انخفاض التدفق الموجه للاستثمار في المشاريع الخضراء:** كون هذه المشاريع عادة ما تكون فترة استرداد رأس المال طويلة الأجل، فضلا عن تعرض هذه المشاريع المخاطر عديدة لا سيما المشاريع الزراعية التي قد تتعرض لتلف المحاصيل الزراعية بسبب شح المياه أو قلة الأمطار، وبهذا تتعرض المصارف الممولة لهذه

المشاريع إلى خسارة قروضها.

2. **عدم وجود المصادر الموثوقة لتقييم الاستثمارات الخضراء:** إن المصارف بحاجة إلى بيانات موثوقة لتقييم الآثار البيئية للاستثمارات الخضراء كما أن البيانات الموثوقة عادة غير متوفرة للمصارف لذلك لا بد من وجود مؤسسة رسمية لتوفر بيانات موثوقة لتقييم آثار التلوث البيئي للمشاريع الخضراء وكذلك قد تحتاج أيضا إلى التقييم المهني المستقل عن طريق تقارير مراجعو الحسابات.
3. **انخفاض جودة الخدمات المصرفية المخصصة للمشاريع:**الخضراء أثر سلبا على إعداد الزبائن فضلا عن أن الأنشطة المصرفية الخضراء تستغرق وقتا أطول لتقديم هذه الخدمات وقد تحد هذه المعايير عدد الزبائن.
4. **انخفاض الأرباح المحصلة من المشاريع الخضراء** :أن الهدف من الخدمات المصرفية الخضراء هو لدعم مشاريع الاستثمارات الخضراء مع التركيز في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة وهذا قد يجعلها لا تركز على تحقيق الأرباح . ومن ثم سيؤدي إلى انخفاض الربح لدى المصارف.
5. **ارتفاع تكاليف التشغيل في المشاريع الخضراء** : إذ ينبغي أن تستثمر المصارف قدرا كبيرا من رؤوس الأموال في تثقيف وتدريب موظفي المصرف لتقييم الآثار البيئية للاستثمارات والمشاريع الخضراء كما يحتاج موظفو المصرف معلومات أساسية إضافية والخبرات في التعامل مع الاستثمارات الخضراء فضلا عن إدخال التكنولوجيا الحديثة في تقييم الآثار البيئية للمشاريع الخضراء.
6. **المخاطر المصرفية** : قد تتعرض المصارف الخضراء إلى عدة مخاطر منها ناتجة عن عدم التقييم الجيد للمشاريع الخضراء أو عدم الحصول على بيانات كافية لتقييم المشاريع الخضراء أو وقوع المصارف في فخ التمويل القدر المتمثل بتمويل المشاريع التي تلحق ضررا بالبيئة والمجتمع مثال ذلك تمويل المشاريع زراعة الأعشاب المخدرة ولا سيما في البلدان التي تسمح بزراعتها ومن ثم سيؤثر ذلك سلبا على سمعة المصارف بتمويل هذه الأنواع من المشاريع.
7. **عدم وجود مبادئ واضحة المعالم لتبني الصيرفة الخضراء** : تعد المصارف الخضراء مفهوم جديد في الصناعة المصرفية، لذلك يتطلب إصدار تشريعات رسمية من الحكومة بالشكل الذي يوفر الدعم المالي والقانوني للمصارف الخضراء.

وهناك أيضا مجموعة من العوائق التي تحول لتطبيق الصيرفة الخضراء نذرا منها:

- الشكوك حول المنتجات المصرفية الخضراء لا يزال قائما في السوق.
- عدم وجود التشجيع المستمر لهذا النوع من الصيرفة من طرف الحكومات والبنوك والأطراف الأخرى ذات الصلة.
- الأزمة المالية للرهن العقاري ونتائجها جعل كلا من المستثمرين والأسر يمتازون بالحذر من أي استثمار.
- الأزمة البيروقراطية التي لازالت أغلب الدول تعاني منها.
- مخاوف بشأن التغيرات المحتملة في المجالات القانونية والضريبية أثناء عملية الاستثمار.(فطيمة، بن عاشور، و تومي، 2021/2022، الصفحات 43-44)

المطلب الرابع :المشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر:

أولا – البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر (2011– 2030):

يدور هذا البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاوات وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2030 منها 12000 ميغاوات موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء ، 10000 ميغاوات موجهة للتصدير. إن الطاقات المتجددة متواجدة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية للجزائر حتى سنة 2030 وسيكون حوالي 40% من انتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية واللتين ستكونان محرك لتطوير اقتصاد مستدام من شأنه التحفيز على نموذج نمو جديد.

ثانيا – الاستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة (2017–2035):

استجابة للنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية، تتكفل الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 بـ 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة 2015. وتتركز هذه الاستراتيجية على سبعة (07) محاورو هي تحسين الصحة ونمط الحياة المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني تأمين الأمن الغذائي المستدام تطوير الاقتصاد الأخضر و التدويري زيادة مقاومة الجزائر للتصحر زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية

ثالثا المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر

أكدت أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و 2025 مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة، وفي وثيقة المخطط الوطني الجزائري للتهيئة الإقليمية تشير الحكومة أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الاقليمية، بحيث يتجه الخط التوجيهي الأول نحو اقليم مستدام فهو يمزج بين بعدين رئيسيين هما تهيئة الإقليم والديمومة حيث تشمل تهيئة الإقليم كل الإنجازات المادية وغير المادية، أما الديمومة فتشير إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين لحماية الموارد ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر.

رابعا البرنامج الخماسي لحماية البيئة (2010–2014)

أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014)، الذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد. وقد تم تنفيذ برامج في مجال حماية البيئة وتوفير المياه والتحكم في نسبة انبعاث الغازات

الدفينة. وتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار لقطاع الماء والتطهير (سدود) أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تشهد عجزا في الموارد المائية محطات التطهير والتحلية ، و7 مليار دولار لتهيئة المجال الترابي، ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة.

خامسا تدوير النفايات:

تعتبر إدارة النفايات تحديا كبيرا بالنسبة للجزائر بسبب زيادة معدل النفايات سنويا الذي يعتبر المهدد الأول للبيئية والصحة العامة.هذا ما أشار إلى ضرورة دراسة أنظمة تسيير أشكال الاستثمار في النفايات المختلفة عن طريق وضع اطر واليات قانونية لجمع النفايات وتدويرها .

- وضع اطار قانوني ومؤسساتي لتسيير النفايات:تقوم الجزائر بادرة النفايات وتسييرها بموجب القانون رقم 01-19 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001 حيث يهدف هذا القانون حسب المادة الأولى منه إلى تحديد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها ".

قام المشرع الجزائري بانشاء الوكالة الوطنية للنفايات 2002 بموجب المرسوم التنفيذي 175-02 المؤرخ في 20 ماي 2002 تخضع لسلطة وزارة البيئة والطاقات المتجددة.

- المشاريع الاستثمارية في مجال إدارة النفايات: أطلقت وزارة البيئة برنامج وطني للتسيير المدمج للنفايات بموجب القانون السالف الذكر في إطار مخططها الوطني الخاص بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وذلك عن طريق وضع حيز التنفيذ برنامج وطني لتسيير النفايات الحضرية الهدف منه هو وقف الجمع الغير القانوني للنفايات والنظام العشوائي لمعالجتها وتفادي الإغراق بتنظيم عملية جمع النفايات، والرفع من معدل التدوير للوصول إلى نسبة 70 بالمائة في أفق 2020 تم التخطيط لهذه الأهداف لتحسين تدوير النفايات لتبلغ نسبتها 40 بالمائة انطلاقا من 2016، وإبرام اتفاقيات مها رباب الصناعات المعنيين بهذه النفايات وإطلاق أنشطة توعية تحسيسية في سبيل التواصل والتكوين من اجل ضمان استدامة قطاع النفايات.

من المقرر ابتداء من 2015 إقامة مصنع للمعالجة الحرارية للنفايات ووحدة لتحويل البلاستيك ومصنع لإنتاج السماد.

حسب أرقام المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2010 هناك 4000 مؤسسة عاملة في مجال جمع وتدوير النفايات كما أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشروع إحداث 5000 شركة مصغرة وتشجيع المؤسسات الناشئة الاستثمار في مجال تدوير النفايات التي من المتوقع أن تحدث 10 ألاف منصب عمل في المجال الأخضر خلال فترة 2012-2014.

- التعاون الدولي في إطار تسيير النفايات :

حرصت الجزائر مع شركاتها في تقوية التعامل في القضايا البيئية في الجزائر وتم عقد جلسات تعاون هولندية جزائرية 2018 فيما يتعلق بمذكرة تفاهم قيد الإنشاء بين الطرفين من أجل تجسيد الاتفاق على العمل معا في إطار إدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي والخدمات الاستشارية المتعلقة بمجال تدوير النفايات.(فريدة، 2022، الصفحات 76-77)

سادسا مشاريع مستقبلية في الجزائر:

قبل تطرق الى المشاريع المستقبلية في الجزائر نود عرض بعض الانتقادات و كذلك توصيات نحن كأصحاب البحث عن الصيرفة الخضراء في الجزائر و دورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة :

تُعد الجباية الخضراء الأنسب للدول النامية مقارنة بآليات التمويل الأخضر الأخرى من خلال بحثنا في العديد من الدراسات و البحوث السابقة المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة و الصيرفة الخضراء هناك العديد من الاليات و القانونيين لكن مجرد حبر على ورق ولا تطبق على ارض الواقع

يجب تطوير منتجات التمويل الأخضر بحتمية، مثل إنشاء بنوك خضراء تختص بتمويل الاستثمارات غير الملوثة . ففي الجزائر ليس هناك بنوك متخصصة بتمويل هاته المشاريع ووضع امتيازات للمستثمرين فيها لدفع و توجه نحو الاستدامة و كذا بيئة غير ملوثة

تعتبر الصيرفة الخضراء أداة مالية تهدف إلى دعم التنمية المستدامة من خلال توجيه التمويل نحو مشاريع صديقة للبيئة. وعلى الرغم من جهود الجزائر في هذا المجال، هناك بعض الانتقادات:

غياب التوجه البيئي للمصارف يعاني القطاع المصرفي في الجزائر من غياب التوجه البيئي في منتجاته البيئية.

تستعد الجزائر لإطلاق العديد من المشاريع المزمن إنشاؤها مستقبلا تتمثل في:

اسم المشروع	طبيعة المشروع	مكان المشروع	تكلفة المشروع	الإنتاجية المتوقعة للمشروع
مشروع البليدة2 (اكبر برج طاقوي عالمي)	برج لتوليد الطاقة الشمسية	البليدة (جامعة سعد دحلب)	30 مليون أورو	توليد الكهرباء تحلية مياه البحر إنتاج الحرارة الصناعية.
مشروع اكبر برج للطاقة الشمسية في العالم	برج لتوليد الطاقة الشمسية	المدينة الجديدة سيدي عبد الله	/	انتاج ما يساوي 20 ميجاوات من الكهرباء.
مشروع ثالث أكبر برج للطاقة الشمسية في	برج لتوليد الطاقة الشمسية	تيبازة	/	إنتاج ما يساوي 15 ميجاوات من الكهرباء

العالم				
مشروع ديزرتيك الأوروبي المتوسطي	لتوليد الطاقة الشمسية	الصحراء الجزائرية	400 مليار أورو	إنتاج 100 ميجاوات بحلول 2050 تزويد قارة أوروبا بنسبة15% من الاحتياجات بالإضافة إلى الدول الإفريقية
مشروع سيفيتال	تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية	مناطق الجنوب	8 مليار دولار	إنتاج 2000 ميجاوات/طن من الكهرباء
مصنع السيليسوم الشمسي	تطوير الطاقة الشمسية	الجزائر	380 مليون أورو	إنتاج 5000 طن من السيلسوم الشمسي

لجدول رقم (3-2): أهم المشاريع المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر.(عيسى و يوسف، 2020، صفحة 232)

المطلب الخامس: علاقة الصيرفة الخضراء و تمويل الأخضر بالتنمية المستدامة:

الصيرفة الخضراء تهدف إلى دعم الاستدامة البيئية من خلال الممارسات المصرفية، مثل تمويل المشروعات البيئية وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة. يُعتبر الاقتصاد الأخضر جزءًا من الصيرفة الخضراء. من ناحية أخرى، تهدف التنمية المستدامة إلى التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والموارد. تشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يمكن أن يكون الاقتصاد الأخضر جزءًا من التنمية المستدامة.

التمويل الأخضر والتنمية المستدامة :التمويل الأخضر يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يرتبط بالاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة. يُعرَّف التمويل الأخضر بأنه تمويل يستهدف "تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية." يهدف إلى دعم المشروعات البيئية والمستدامة من خلال توفير التمويل اللازم. السندات الخضراء هي أدوات دين تصدر لتمويل مشروعات صديقة للبيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والبناء والمياه. الصكوك الخضراء هي أدوات مالية تستثمر في مشروعات تحقيق التنمية المستدامة وتلتزم بالمعايير البيئية. هنالك فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تطوير قوائم جديدة من الأصول تحت مظلة التمويل المستدام يعزز الوعي البيئي ويدمج الاستدامة في القطاع المالي.

الصيرفة الخضراء تمثل جزءًا مهمًا من التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .بعض المبادرات والمشاريع المتعلقة بالصيرفة الخضراء:

استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء:أطلقت دولة الإمارات في عام 2012 استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء.تهدف هذه المبادرة إلى بناء اقتصاد أخضر في الدولة وجعلها رائدة عالميًا في هذا المجال.تشمل الاستراتيجية مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة، الاستثمار، النقل المستدام، والبيئة المدينة الخضراء والحياة الخضراء:تشمل مبادرات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئيًا.تهدف أيضًا لتشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة وتنقية الهواء الداخلي للمدن.

التكنولوجيا والتقنية الخضراء:يركز هذا المسار على تقنيات التقاط وتخزين الكربون وتحويل النفايات إلى طاقة

دولة الإمارات قامت بالعديد من الإنجازات في مجال الطاقة المتجددة، مثل محطة شمس 1 ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي والحديقة الشمسية في دبي .كما تعتبر دولة الإمارات أول محرك للطاقة النظيفة في المنطقة

هذا كمثال على لعلاقة الوطيدة بين كل منهم و ان جميعهم لهم هدف و غاية مشتركة وهو تحقيق النمو الاقتصادي معا لحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية و من جهة أخرى اخذنا علاقة كل منهما من خلال الدول رائدة في هذا المجال :

في السويد، تُعتبر السويد من الدول الرائدة في مجال الاستدامة والصيرفة الخضراء. البنوك السويدية تُشجع على تمويل مشاريع مستدامة، مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء. مصرفSwedbankو SEBيُعتبران مثالين على البنوك السويدية التي تُنفذ مبادرات صيرفة خضراء.

في سويسرا، تُعتبر سويسرا من الدول الرائدة في الاستدامة والمالية الخضراء. البنوك السويسرية تُشجع على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية. مصرف Credit Suisseو UBSيُعتبران مثالين على البنوك السويسرية التي تُنفذ مبادرات صيرفة خضراء.

في فرنسا، تُعتبر فرنسا من الدول الرائدة في تعزيز الاستدامة والمالية الخضراء. البنوك الفرنسية تُشجع على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتحسينات البيئية. مصرف BNP Paribas و Crédit Agricoleيُعتبران مثالين على البنوك الفرنسية التي تُنفذ مبادرات صيرفة خضراء.

في الهند، تُعتبر الهند من الدول الناشئة التي تعمل على تعزيز الاستدامة والمالية الخضراء. البنوك الهندية تُشجع على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتحسينات البيئية. مصرفState Bank of India و ICICI Bankيُعتبران مثالين على البنوك الهندية التي تُنفذ مبادرات صيرفة خضراء.

هذه المشاريع تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الاقتصاد الخضري والحفاظ على البيئة. يُعتبر الاستثمار في مشاريع صيرفة خضراء أمرًا مهمًا للمستقبل، حيث يساهم في تحقيق التوازن بين الأرباح المالية والمسؤولية البيئية. يمكن أن تكون هذه المشاريع مفيدة للمجتمع والكوكب على حد سواء.

الاهتمام بالتنمية المستدامة والبيئة يزداد في جميع أنحاء العالم، ومشاريع صيرفة الخضراء تلعب دورًا مهمًا في تحقيق هذه الأهداف

و تنفذ مشاريع مستدامة بمليارات الدولارات لجعل عملياتها صديقة للبيئة حيث تواجه المدن تحديات مثل اتساع فجوات الدخل وتفاقم التلوث وتهالك المباني هته التحديات التي تحاربها التنمية المستدامة و تطبقها الصيرفة الخضراء لتحقيق مدن مستدامة يتطلب التركيز على البنية التحتية والتنمية الاقتصادية الخضراء و هذا يساهم في تحسين جودة الحياة والمستقبل للأجيال القادمة.

خلاصة الفصل 2:

تشهد الصيرفة الخضراء نموًا ملحوظًا في العالم بفعل زيادة الوعي بالتحديات البيئية والاجتماعية، وزيادة الطلب على الاستثمارات المستدامة من قبل المستثمرين والعملاء. يعمل القطاع المصرفي والمؤسسات المالية على تطوير إطار عمل مالي مستدام، على الصعيد الدولي، هناك جهود متزايدة لتعزيز الصيرفة الخضراء وتوسيع نطاقها، بما في ذلك تبني معايير دولية للممارسات المالية المستدامة وتبادل المعرفة والخبرات بين الدول والمؤسسات المالية. تعتبر الصيرفة الخضراء جزءًا أساسيًا من الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

في الجزائر، يمكن أن تلعب الصيرفة الخضراء دورًا بارزًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني. من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والأنشطة التي تعمل على تحسين البيئة وتعزيز الاستدامة، يمكن أن تسهم الصيرفة الخضراء في تعزيز النمو الاقتصادي ورفاهية السكان في الجزائر. باعتبار الجزائر دولة ذات موارد طبيعية غنية ومتنوعة، فإن استثمارات الصيرفة الخضراء يمكن أن تركز على قطاعات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والزراعة المستدامة، وتحسين البنية التحتية البيئية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب الصيرفة الخضراء دورًا في تعزيز الابتكار التكنولوجي وتطوير الصناعات البيئية في البلاد.

خاتمة

خاتمة:

في الأخير نجد أن الصيرفة الخضراء تشجع على تبني الممارسات الصديقة للبيئة وتسهم في تخفيض بصمة الكربون الناتجة عن مزاولة الأنشطة المصرفية. فا يتعين على البنوك بصفتها كيانات مسؤولة اجتماعياً تخصيص رأس مال للصيرفة الخضراء إلى جانب رأس المال الخاص بالمتطلبات الإشرافية. وتشمل النواحي المرتبطة بالصيرفة الخضراء والمؤثرة على التنمية المستدامة كل من الاقتصاديات الخضراء، والأمن الغذائي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل البرامج والمشاريع التي تخفف من التغير المناخي، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستدامة في العالم، فالصيرفة الخضراء تحفز على نشوء الاقتصاديات الخضراء وتخفف من آثار تغير المناخ وبالتالي يتحتم علينا وضع سياسات فعالة تستقطب القطاعات الخاصة للاستثمار في المشاريع التي من شأنها الحد من تغيرات المناخ وتعالج بدورها تحديات الأمن الغذائي .وتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة محفز مهم للتنمية المستدامة للاقتصاديات المختلفة.

من خلال الفصل الثاني تبين أن دعم المشاريع الخضراء، يمكن للصيرفة الخضراء أن تعزز الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في العالم، وتحسن جودة الحياة للمواطنين، بما في ذلك تحسين الصحة وتخفيف الفقر. كما يمكن أن تساهم الاستثمارات الخضراء في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الوطنية والدولية للتنمية في معظم الدول المختلفة.

يمكن أن تكون الصيرفة الخضراء شريكًا أساسيًا في رحلة الجزائر نحو التنمية المستدامة والازدهار الشامل، من خلال توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التي تعزز البيئة وتخدم المجتمعات المحلية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مستدامة على المدى الطويل.

اختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة الى النتائج التي تدعم أو ترفض الفرضيات الموضوعة، وهي كما يلي:

الفرضية الأولى:

- الصيرفة الخضراء يطلق عليها أيضا بالصيرفة الأخلاقية أو الاجتماعية أو المصرف الأخضر وهو مصرف مشابه بعمله للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية وتشجيع الممارسات التي تحد من انبعاث الكربون. واهم الدول التي طبقتها الصين وماليزيا.

الفرضية محققة حيث أن الصيرفة الخضراء تحقق لنا كل من البعد الأخلاقي والاجتماعي والبيئي.

الفرضية الثانية:

- مؤشرات وابعاد اقتصادية تصف الحالة الاقتصادية للدولة ما خلال فترة زمنية معينة، ومؤشر وبعد اجتماعي يهتم بالعدالة الاجتماعية ويركز على الإنسان الذي هو جوهر التنمية، إضافة إلى مؤشر وبعد البيئة الذي يتم من خلاله قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية والبيئية من كل الجوانب.

الفرضية الثانية محققة.

الفرضية الثالثة:

- حيث لاحظنا وجود حوافز من الحكومة الجزائرية لتعزيز الصيرفة الخضراء، ولاحظنا زيادة الوعي للحفاظ على البيئة.

الفرضية الثالثة محققة من خلال ملاحظة مساعي الدولة الجزائرية.

النتائج:

- الصيرفة الخضراء هي نهج مالي يهدف إلى دعم المشاريع والأنشطة التي تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية.
- الصيرفة الخضراء تعزز الابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال مجالات مثل: الطاقة المتجددة وإدارة النفايات مما يعزز الاستدامة.
- الصيرفة الخضراء تقلل من المعاملات الورقية وتركز كثيرا على المعاملات الإلكترونية.
- تملك التنمية المستدامة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ولكل بعد مؤشر يقاس به.
- تعتبر التجربة الصينية والماليزية من الرائدة والناجحة في مجال التمويل الأخضر والصيرفة الخضراء وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تتوجه الجزائر إلى تخضير اقتصادها من خلال التمويل الأخضر والصيرفة الخضراء.
- تجربة الجزائر في الصيرفة الخضراء والتنمية المستدامة تعتبر ضعيفة مقارنة بما بلغته دول العالم وخاصة الصين وماليزيا.
- تملك الجزائر من الموارد الطبيعية التي تمكنها من الدخول في مجال الصيرفة الخضراء بقوة.

التوصيات:

- نشر الوعي والتعليم بأهمية الصيرفة الخضراء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع استراتيجيات شاملة لكيفية التحول نحو الصيرفة الخضراء.
- تحفيز الاستثمار في المشاريع الخضراء خاصة في الجزائر.
- تشجيع الجزائر للتوجه نحو هذا الأسلوب للحفاظ على البيئة.
- ابتكار منتجات مالية جديدة للصيرفة الخضراء في الجزائر.

- البحث عن مصادر بديلة وأساليب تعتمد على الطاقة المتجددة، وتحقق أهداف كفاءة الطاقة وذلك بالاستثمار في معدات الطاقة المتجددة، وإعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتدوير النفايات المنزلية، وتشجيع المؤسسات التي تعتمد في نشاطها على الطاقة الخضراء.
- من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر لابد من توفير الأرضية المناسبة لذلك.

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الملخص	
قائمة الجداول والأشكال والرسوم البيانية.	
المقدمة	
الفصل الأول: دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2
تمهيد	3
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء.	3
المطلب الاول: ماهية الصيرفة الخضراء.	3
الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الخضراء.	3
الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الخضراء.	5
الفرع الثالث: أهمية الصيرفة الخضراء.	6
الفرع الرابع: مبادئ الصيرفة الخضراء.	7
الفرع الخامس: أهداف الصيرفة الخضراء.	8
المطلب الثاني: المنهج الاستراتيجي وخدمات الصيرفة الخضراء.	8
الفرع الأول: المنهج الاستراتيجي	8
الفرع الثاني: خدمات وعمليات الصيرفة الخضراء.	9
المطلب الثالث: متطلبات وتحديات وفوائد الصيرفة الخضراء وموقف الهيئات الدولية نحوها	11
الفرع الأول: متطلبات الصيرفة الخضراء.	11
الفرع الثاني: تحديات التوجه نحو الصيرفة الخضراء.	12
الفرع الثالث: فوائد التحول إلى الصيرفة الخضراء.	13
الفرع الرابع: موقف الهيئات الدولية من الصيرفة الخضراء.	14
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	15
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها	15
الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة	15
الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة	17
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة	17
الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة	17
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	19
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة	20

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة	20
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	23
المطلب الرابع: تحديات التنمية المستدامة وعلاقتها بالصيرفة الخضراء	26
الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة	26
الفرع الثاني: دور الصيرفة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	27
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: دراسة تجارب بعض الدول ومساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلالها.	29
تمهيد.	30
المبحث الأول: دراسة تجارب بعض الدول في الصيرفة الخضراء	31
المطلب الأول: دراسة تجارب بعض الدول الآسيوية.	31
الفرع الأول: تجربة الهند	31
الفرع الثاني: تجربة بنغلاديش	35
الفرع الثالث: تجربة الصين	38
الفرع الرابع: تجربة كوريا الجنوبية	43
الفرع الخامس: تجربة ماليزيا	44
المطلب الثاني: تجارب الدول العربية	45
الفرع الأول: تجربة القطرية	46
الفرع الثاني: تجربة البحرينية	46
الفرع الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة	47
الفرع الرابع: تجربة التونسية	47
الفرع الخامس: تجربة السعودية	47
الفرع السادس: تجربة المصرية	47
الفرع السابع: تجربة المغربية	48
المبحث الثاني: مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الصيرفة الخضراء	49
المطلب الأول: مساعي الجزائر في الصيرفة الخضراء	49
المطلب الثاني: مصادر التمويل الأخضر المستدامة في الجزائر.	51
المطلب الثالث: تحديات توجه الجزائر نحو الصيرفة الخضراء	52
المطلب الرابع: المشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر	54
المطلب الخامس: علاقة الصيرفة الخضراء والتمويل الأخضر بالتنمية المستدامة	57
خلاصة الفصل الثاني	59
خاتمة	60
فهرس المحتوى	64

قائمة المراجع	67

قائمة المراجع:

كتب علمية:

1. بالرقي تيجاني، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. (2008). سطيف : دار الهدى للطباعة والنشر.
2. أحمد أبو اليزيد الرسول. (2007). التنمية المتواصلة.مصر : مكتبة بستان المعرفة.
3. ديب كمال. (2015). أساسيات التنمية المستدامة.الجزائر : دار الخلدونية.
4. عبد الرحمان سيف سردار. (2015) التنمية المستدامة.عمان-الأردن : دار الراية للنشر والتوزيع.
5. عثمان محمد غنيم، أبو زنط ماجدة. (2010). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها.عمان : دار الصفا.
6. قادري محمد الطاهر، (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق.بيروت :مكتبة حسن العصرية.

الرسائل العلمية:

7. صادقي جمال الدين. (2023). محددات النمو الاقتصادي و علاقتها بتحولات التنمية المستدامة.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية.الجزائر : جامعة الجزائر.
8. رزاي سعاد. (2008). إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير _ فرع النقود و المالية. الجزائر :جامعة يوسف بن خدة.
9. سمير جعفر، (2019). التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر _دراسة حالة الجزائر_.مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية.بسكرة :جامعة بسكرة.
10. عماري بلال. (2018). واقع و آفاق سياسات الطاقة في ظل رهانات التنمية المستدامة. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية.بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية :جامعة محمد خيضر.
11. سناء حم عيد. (2013). استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير _الإدارة البيئية و السياحة. الجزائر : جامعة الجزائر.
12. لخضر بن علية. (2018). دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير. لجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير :جامعة الجزائر.
13. على حموش. (2006). التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية _حالة الجزائر .2005_1990الجزائر : جامعة الجزائر
14. موالي مصطفى بوشنتوف. (2023/2022). دور الصيرفة الخضراء في تحسين الاداء المصرفي. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه(ل.م.د) في علوم التسيير. تمنراست، جامعة أمين العقال الحاج موسى أف أخموك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
15. رشا بن جعفر، ومروة بوحناش. (2021/2020). واقع الصيرفة الخضراء في البنوك التجارية دراسة حالة

بنك الفالحة والتنمية الريفيةBADR عينة من الوكالات البنكية بولاية ميلة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص " مالية المؤسسة ". ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

16. تباني منى، عطوي سلمى .(2020/2021) .آليات التمويل الأخضر للتوجه نحو تنمية مستدامة دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر .معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، ميلة :المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

17. بن قسوم فطيمة، زكية بن عاشور، فاطنة تومي .(2022/2021) .دور الصيرفة الخضراء في تحسين الخدمات البنكية حالة الجزائر -قطر-البحرين-مصر .-الواد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

18. أوقاش فريدة، (14 جويلية2022)، الإطار القانوني لتكريس الاقتصاد الأخضر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون .تيزي وزوو، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.

19. مرسلي دنيا، .(2022/2023) دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول)الإمارات العربية المتحدة _الصين _الجزائر .(الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية :جامعة الجزائر.

20. أمير حاكم هادي الوائلي .(2023) .دور التمويل الخضر في الحد من التغيرات المناخية تجارب دول مختارة مع إمكانية الفائدة منها في العراق .كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد :جامعة كربلاء.

21. هلال صالح الحريري. قراءة مرجعية في التنمية المستدامة,2018، كلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة، جامعة عمر المختار ,ليبيا.

المجلات العلمية:

22. إلهام شيلي،خالد قيرة،رابح بونمري .(2019) .أبعاد مفهوم التنمية المستدامة و آليات تطبيقها بالمؤسسات الإقتصادية _مؤسسة لاند روفر للسيارات نموذجا.سكيكدة :مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية و الإدارية.مجلد(2)،العدد(2).

23. دمطانيوس مخول، غانم عدنان .(2009) .نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية الإقتصادية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية.

24. شليحي الطاهر، تواتي عامر .(2017) .أبعاد و أهداف التنمية المستدامة آفاق .2030جلفة :مجلة البحوث و الدراسات التجارية.العدد (1).

25. محمد عبد الله باكير .(2021) .المؤشرات المحلية لقياس التنمية المستدامة في مدينة مصراتة .مجلة الجامعة الأسمرية :العلوم الأساسية و التطبيقية , .المجلد(6)،العدد(5).

26. نور الدين حاروش .(2014) .مؤشرات التنمية المستدامة و الخدمة العمومية المحلية في الجزائر .المجلة الجزائرية للأمن و التنمية.العدد(6).

27. ريدة ديب،مهنا سليمان .(2009) .التخطيط من أجل التنمية المستدامة .مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية.المجلد(25).العدد(1).

28. عبد الله حسون محمد ,اسراء عبد الرحمان خيضر.,داوي مهدي صالح (2015) التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد.مجلة ديالى. العدد(67).

29. عفيف هناء،حجلة سعيدة حازم، وامال بوسواك .(30 06 ,2021) .الممارسات المصرفية الخضراء كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة بالإشارة إلى التجربة الهندي .عنابة :مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد. المجلد (5). العدد (1).

30. بحـري أميـــرة، قادة سليم. (2017). التمويل والبيئة، هل الصيرفة الخضراء هي الحل؟ مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 6، 175.

31. بوشنتوف مولاي مصطفى، منصوري حاج موسى، و هلالي احمد. (2021). دور الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من البنوك في الجزائر. مجلة الجامعة، 55.

32. حيدر طالب موسى, مقداد جاسم عبد الكرعاوي, وضاح رحيم راهي , .(2021) .الاقتصاد الاخضر تجارب دول اسيوية و عربية مع الاشارة الى تحديات تطبيقه في العراق .مجلة التراث.55-53 ,11 ,

33. بن لخضر عيسى, افتخار يوسف..(أفريل 2020),واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية -دراسة تقييمية .مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة.232 ,

34. الأخضر بن عمر .(33 10 ,2022) .التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع و المأمول على ضوء التجارب العربية ,(02) .مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة .الوادي ,مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية و التحديات السياسية للدول العربية والإفريقية ,الجزائر.

مراجع أجنبية:

35. Furchtgott-Roth,D.The elusive and expensive green job.(8september2012).Energy Economics,34,S46.